الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2020

اكتوبر 2019

الفـهـــرس

المحور الأول : التقديم العام لمهمة الشؤون الاجتماعية 2

1. تقديم استراتيجية القطاع و المهمة 3
2. تقديم برامج المهمة 5
3. تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة 5
4. الميزانية و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط 8

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة 16

برنامج الشغل و العلاقات المهنية 17

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 17
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 21
3. نفقات البرنامج 24

برنامج الضمان الإجتماعي 28

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 28
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 33
3. نفقات البرنامج 43

برنامج النهوض الإجتماعي 46

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 46
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 53
3. نفقات البرنامج 59

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج 65

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 65
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 66
3. نفقات البرنامج 69

برنامج القيادة و المساندة 72

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 72
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 73
3. نفقات البرنامج 77

الملاحق 81

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء 82
2. بطاقات الفاعليين العمومين 130

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1. تقديم استراتيجية القطاع و المهمة:

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللائق:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على تحيين مدونة تشريع الشغل طبقا لمختلف التنقيحات الواردة في إطار مراجعة الإتفاقيات الإطارية المشتركة بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة و تدعيم دور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ،
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال ،
- ✓ تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي،
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.
- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،
- ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،
- ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

- ✓ الإحاطة بالتونسيين بالخارج و تطوير سياسة الهجرة من خلال جملة من الأهداف التي تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء والاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

5) تركيز مقاربة النوع الاجتماعي:

تماشيا مع الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة وجملة الاهداف المزمع تحقيقها للفترة 2016-2030، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي للدولة 2016-2020. و في هذا الإطار تندرج توجهات الوزارة الشؤون الاجتماعية نحو تبني مقاربة تكرس المساواة بين المرأة والرجل وذلك تطبيقا

للفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية و الذي جاء فيه "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس" . و قد تولت الوزارة في مرحلة أولى اختيار برنامج النهوض الاجتماعي للبدء في تركيز هذه المقاربة من خلال اعتماد هدف و مؤشرين استراتيجين يستهدفان فئة اجتماعية مهمة وهي النساء الأميات. في انتظار تعميم التجربة على بقية البرامج وإعداد تصور يشمل جميع برامج الوزارة وفق أهداف و مؤشرات و انشطة .

2. تقديم برامج مهمة الشؤون الإجتماعية:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

و تم ضبط جملة من الأهداف التي تترجم الأولويات الاستراتيجية لكل برنامج في إطار مهمة الوزارة كما تم ضبط جملة من المؤشرات الموضوعية لقيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة و تقييم النتائج المحققة بالتوازي مع استعمال الاعتمادات المرسمة لفائدة كل برنامج.

و في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية ، تم الشروع في إعداد مشروع التنزيل العملياتي لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية والذي يتضمن ، إضافة إلى إطار القدرة على الأداء للوزارة ، تفريعا لبرامج الوزارة إلى برامج فرعية و وحدات عملياتية (مركزية وجهوية) تكلف بإنجاز جملة من الانشطة الرئيسية و الفرعية وفقا للأهداف المبرمجة (استراتيجية وعملياتية) وفي حدود جملة من الاعتمادات المرسمة (/axe performance axe destination) .

ويسمح التنزيل العملياتي بإعطاء رؤية أكثر شفافية ونجاعة على مستوى التصرف في الاعتمادات حيث يتم الربط بين تحقيق التوجهات الاستراتيجية و التصرف في ميزانية البرنامج، مع تحديد مستوى مسؤولية كل هيكل (مركزي أو جهوي) بناء على جملة من الانشطة القابلة للاحتساب (comptifiable).

3. تقديم أهداف و مؤشرات اداء مهمة الشؤون الاجتماعية :

رسم بياني عدد : هيكلة المهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية

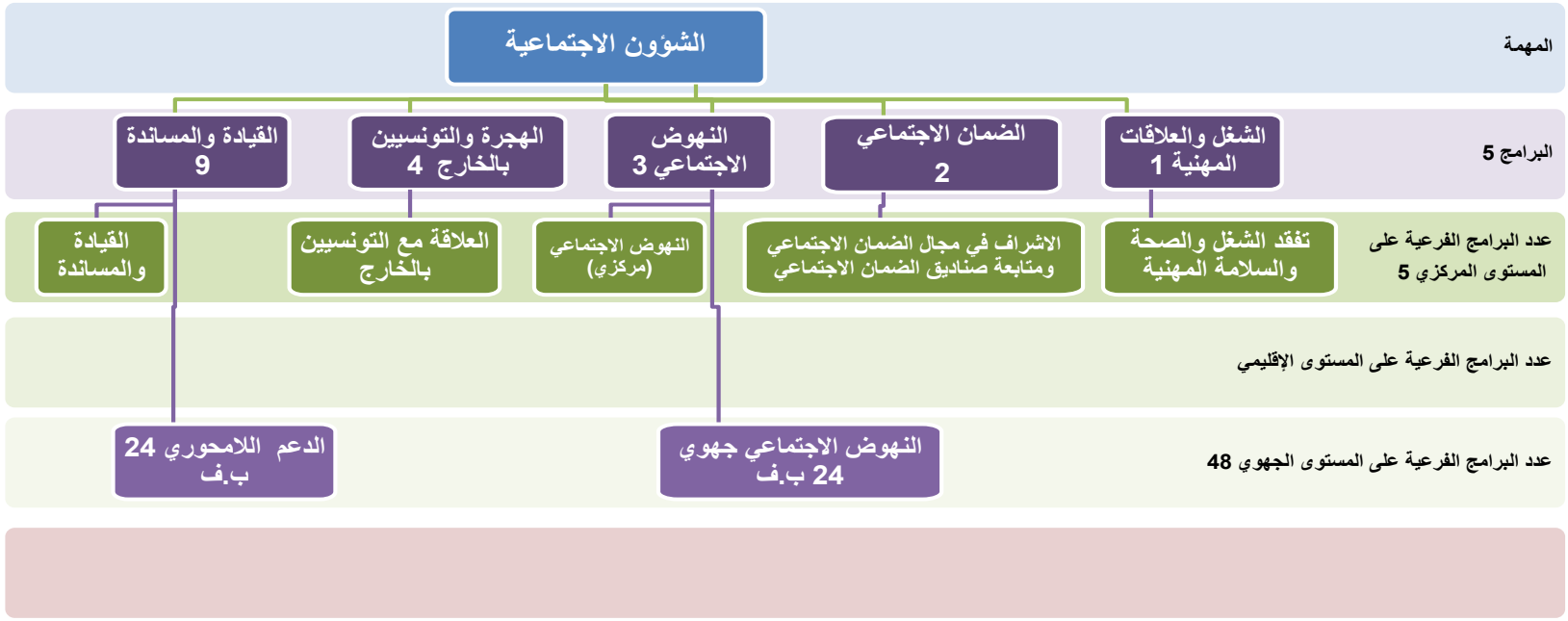

جدول عدد 1 : حوصلة أهداف المهمة و مؤشرات قيس الأداء

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء الاستراتيجية
البرنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية	**الهدف 1.1 :** ضمان توفر شروط العمل اللائق	**المؤشر1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد
البرنامج 2: الضمان الاجتماعي	**الهدف 1.2:** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1:** نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل
		المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)
	الهدف 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3:** نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية
	الهدف 3.2: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4:** آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
البرنامج 3: النهوض الاجتماعي	**الهدف 1.3:** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 2:** نسبة إدماج الأشخاص المعوقين
	الهدف 2.3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر1:** النسبة العامة للأمية
		المؤشر2: نسبة الأمية عند النساء
البرنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج	**الهدف 1.4:** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	**المؤشر 1:** نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج
	الهدف 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	**المؤشر 2:** نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**الهدف 1.9:** التحكم في كتلة الأجور	**المؤشر 1:** نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي / المنجز)
	الهدف 2.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**المؤشر 2:** حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

4. ميزانية الوزارة و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط :

1.4- تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020 :

جدول عدد 2 : تطور ميزانية الوزارة لسنة 2020
حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج / طبيعة النفقة	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	20.287.610	1.538.465	250.000	750.000		22.826.075
برنامج الضمان الاجتماعي	791.965	28.000	610.522.000	50.000		611.391.965
برنامج النهوض الاجتماعي	116.123.878	8.187.494	775.897.000	6.037.000		906.245.372
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	22.470.100	3.191.000	1.810.000	-		27.471.100
برنامج القيادة والمساندة	45.956.447	5.816.041	4.437.000	6.950.000		63.159.488
المجموع العام للبرامج	205.630.000	18.761.000	1392.916.000	13.787.000		1631.094.000

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.
* دون اعتبار أموال المشاركة

رسم بياني عدد 1 :

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

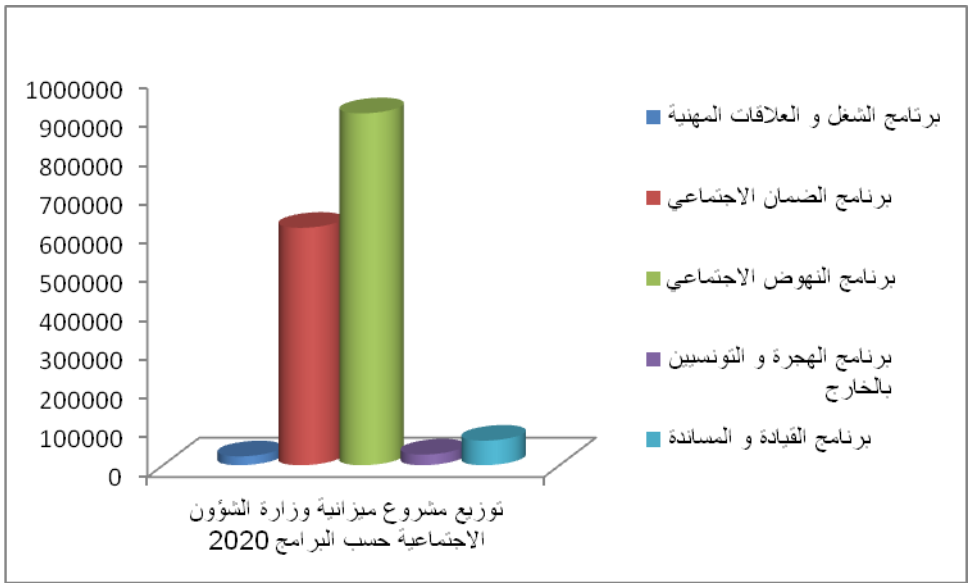
1000000
900000
800000
700000
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
توزيع مشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية حسب البرامج 2020
برنامج الشغل و العلاقات المهنية
برنامج الضمان الاجتماعي
برنامج النهوض الاجتماعي
برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج
برنامج القيادة و المساندة

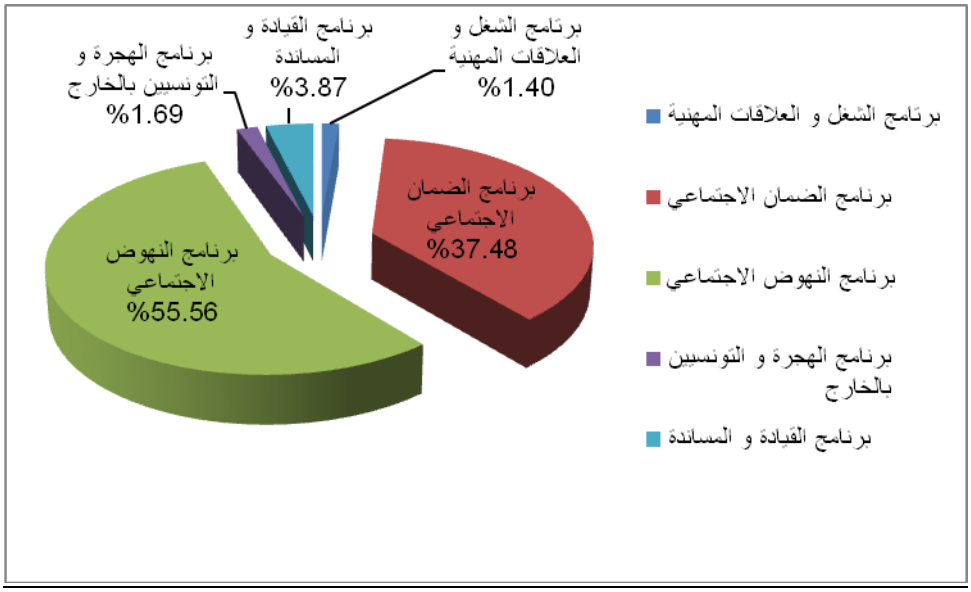
برنامج الشغل و العلاقات المهنية
%1.40
برنامج القيادة و المساندة
%3.87
برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج
%1.69
برنامج الضمان الاجتماعي
%37.48
برنامج النهوض الاجتماعي
%55.56
برنامج الشغل و العلاقات المهنية
برنامج الضمان الاجتماعي
برنامج النهوض الاجتماعي
برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج
برنامج القيادة و المساندة

2.4 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة :

جدول عدد 3 : إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة :

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البيان	إنجازات			ق م	تقديرات		
طبيعة النفقة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نفقات التأجير	148406396	159028707	164741013	181764000	205630000	215643000	230789000
نفقات التسيير	14470456	12793000	12897149	14000000	18761000	19675000	21057000
التدخلات	949122995	1292114811	1523645909	1231703000	1392916000	1460745000	1563340000
الإستثمارات	11047960	9361195	8388484	12300000	13787000	14458000	15472000
العمليات المالية							
بقية النفقات	8924012	9871054	11625886				
المجموع	113729.937.1	148767.168.3	172441.298.1	000.767.1439	1631.094.000	1710.521.000	1830.658.000

رسم بياني عدد 2 : تطور التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

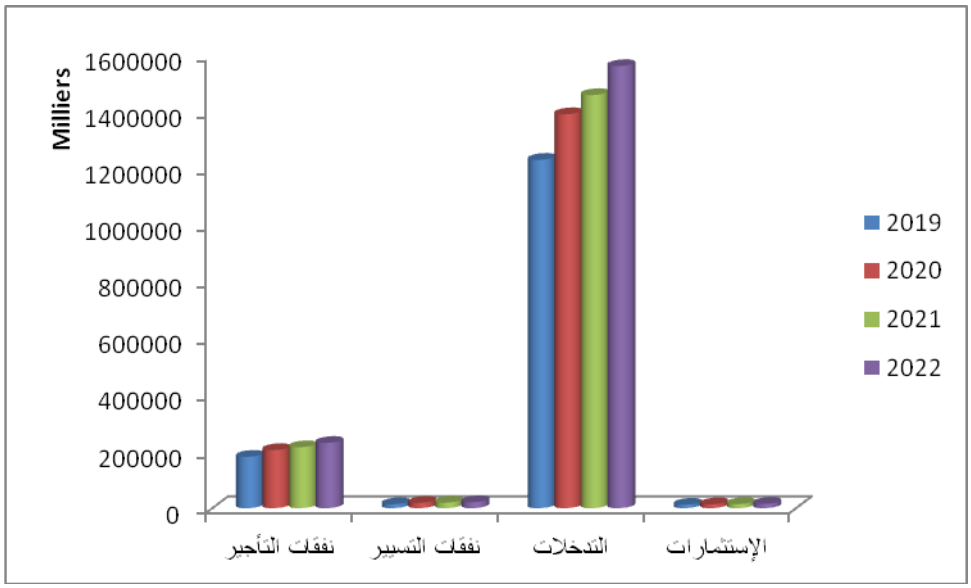

يمثل قسم التدخلات الجزء الأكبر من النفقات المبرمجة بمشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2020 بنسبة 86% تخصص أساسا للمنح و المساعدات للعائلات المعوزة (700 م د) و تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (450 م د) ، التعديل الآلي للجرايات (32.5 م د) و تبرز هذه النفقات الطابع الاجتماعي لنفقات الوزارة حيث ان تدخلاتها تشمل 90% من السكان.

✓ **النفقات المتواصلة** :

تتعلق بنفقات التأجير (بما فيها الترفيع في المساهمات الاجتماعية- الزيادات في الأجور) نفقات التسيير ، نفقات الاستثمار (خاصة المشاريع المتواصلة) ، نفقات التدخلات و التي تتعلق أساسا بالمنح المسندة للعائلات المعوزة.

✓ **النفقات الجديدة** :

- 150 مليون دينارا مخصصة للترفيع في الاعتمادات بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي.
- 1.4 مليون دينارا بعنوان منحة الدولة لتسيير المركز الدولي للبحوث و الدراسات والتكوين "بسمة" في مجال الإعاقة.
- 2 مليون دينارا بعنوان بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة و محدودة الدخل و ابنائها.
- 5.5 مليون دينارا بعنوان مجانية النقل البري لفائدة ابناء العائلات المعوزة المزاولين للدراسة.
-1 مليون دينارا بعنوان تمويل عمومي للفئات الهشة

جدول عدد 4 : إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة :
التوزيع حسب مصادر التمويل (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البيان	إنجازات			ق م	تقديرات		
مصادر التمويل	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
موارد عامة لميزانية الدولة	112303717	1473297713	1709672555	1432485000	1623.494,000	1703521000	1823658000
قروض خارجية موظفة							
حسابات خاصة في الخزينة	8312444	8599054	9297486	7000000	7000000	7000000	7000000
حسابات أموال مشاركة	611568	1272000	2328400	282000	600000		
موارد ذاتية للمؤسسات العمومية	2582000	2177000	2245000	2245000	3152000	3192000	3192000
هبات قطاعية							
المجموع	**1134519729**	**1485345767**	**1725854700**	**1442012000**	**1634.246,000**	**1713713000**	**1833850000**

3.4 – تقديم إطار النفقات حسب البرامج على المدى المتوسط (2020-2022):

جدول عدد 5 : إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة : التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج	إنجازات			ق م	تقديرات		
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	17358129	18418349	19499146	21284040	22826075	23937600	25618800
برنامج الضمان الاجتماعي	436850447	769506583	964560882	481474957	611391965	641164000	686195600
برنامج النهوض الاجتماعي	617845706	634152703	674416872	866839278	906245372	950375400	1017124300
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	18427489	19194131	19247977	20880970	27471100	28809000	30832300
برنامج القيادة والمساندة	41455958	41897001	43573564	49287755	63159488	66235000	70887000
المجموع	**1131937729**	**1483168767**	**1721298441**	**1439767000**	**1634.246,000**	**1710521000**	**1830658000**

رسم بياني عدد 3 : التوزيع حسب طبيعة البرامج (اعتمادات الدفع)

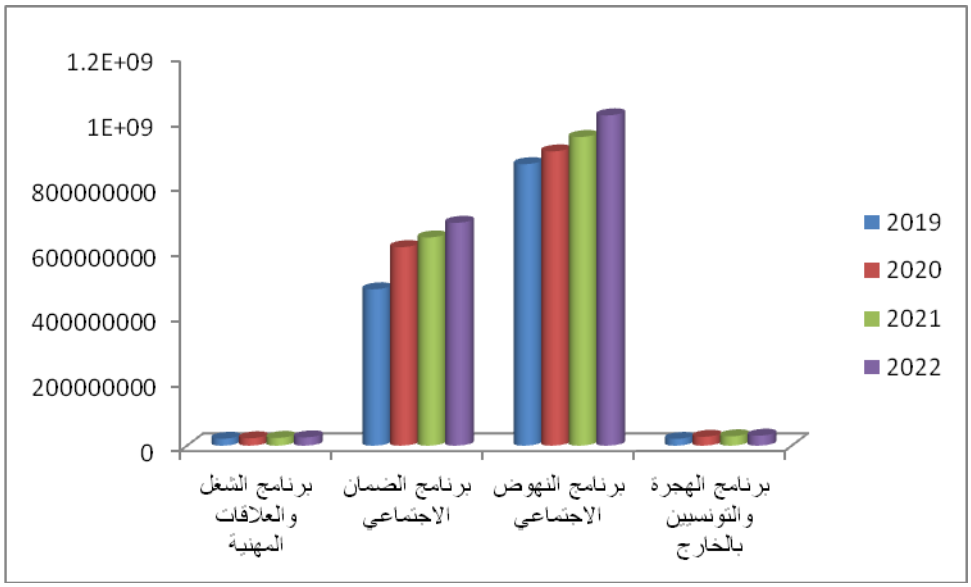

الوحدة : بحساب الدينار

	2020					
البرنامج/ الأقسام	الشغل والعلاقات المهنية	الضمان الإجتماعي	النهوض الإجتماعي	الهجرة والتونسيين بالخارج	القيادة والمساندة	المجموع
التأجير	20287610	791965	116123878	22470100	45956447	205630000
التسيير	1538465	28000	8187494	3191000	5816041	18761000
التدخلات	250000	610522000	775897000	1810000	4437000	1392916000
الإستثمارات	750000	50000	6037000	-	6950000	13787000
العمليات المالية						
المجموع العام	22826075	611391965	906245372	27471100	63159488	1631094000

الوحدة : بحساب الدينار

	2021

البرنامج/ الأقسام	الشغل و العلاقات المهنية	الضمان الإجتماعي	النهوض الإجتماعي	الهجرة والتونسيين بالخارج	القيادة والمساندة	المجموع
التأجير	21290664	824771	121769252	23550000	48208313	215643000
التسيير	1613850	34000	8504537	3272613	6250000	19675000
التدخلات	246086	640255229	813750611	1986387	4506687	1460745000
الإستثمارات	787000	50000	6351000		7270000	14458000
العمليات المالية						
المجموع العام	23937600	641164000	950375400	28809000	66235000	1710521000

الوحدة : بحساب الدينار

	2022						
البرنامج/ الأقسام	الشغل و العلاقات المهنية	الضمان الإجتماعي	النهوض الإجتماعي	الهجرة والتونسيين بالخارج	القيادة والمساندة	المجموع
التأجير	22781010	882505	130344090	25198500	51582895	230789000
التسيير	1726820	36380	9103999	3501696	6688105	21057000
التدخلات	268870	685226715	870891311	2132104	4821000	156340000
الإستثمارات	842100	50000	6784900		7795000	15472000
العمليات المالية						
المجموع العام	25618800	686195600	1017124300	30832300	70887000	1830658000

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"

رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله مدير عام تفقدية الشغل والمصالحة

تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 923 المؤرخ 26 افريل 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الإجتماعية لدوره في المحافظة على التوازنات الإجتماعية والإقتصادية الكبرى وفـق سياسة تشاركية تعتمد مبدإ التفاوض والحوار الإجتماعي بين مختلف المنظـمات المهنية تحت رعاية الوزارة والحرص على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفقا للضوابط القانونية والترتيبية.

وعمل مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على توفير مقومات العمل اللائق والعدالة الإجتماعية وتطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة وتحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات وتحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية .

و في هذا الإطار عملت مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على:

- ✓ تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي 2013، من خلال صدور القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره وصدور الامرين الحكوميين عدد 676 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وعدد 675 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 سبتمبر 2018 المتعلق بضبط المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني لضبط تركيبة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قد عقد المجلس جلسته الافتتاحية بتاريخ 27 نوفمبر 2018،

- ✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاعات الخاضعة لمجلة الشغل والاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي وإصدار الأوامر الحكومية التالية:

- الأمر الحكومي عدد 456 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بالترفيع في الأجور في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل والتي لا ترتبط باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بأنظمة أساسية خاصة.

- الأمر الحكومي عدد 455 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

- الأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.

- ✓ ابرام الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنة 2018 و 2019 و التي تضمنت زيادة ب7% في الاجور و المنح و الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاع العام بتاريخ 22 اكتوبر 2018 ،
- ✓ تفعيل الحوار بين الاطراف الاجتماعية من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيها الترتيبي والمالي بعنوان سنة 2019. وقد تم اصدار 38 ملحقا تعديليا للاتفاقيات المشتركة بعنوان سنتي 2017 و 2018 في انتظار اصدار 19 اتفاقية في غضون السنة الحالية.

أما في **مجال تفقد طب الشغل و السلامة المهنية** فقد عملت الهياكل المعنية مركزيا و جهويا على :

1- تطبيق برامج الوقاية من الأخطار المهنية: في مختلف الولايات كما يبينه الجدول التالي:

الولاية	البرنامج الجهوي
تونس 1 و2	برنامج جهوي للوقاية من مخاطر الأشعة المؤينة (2017-2018)
أريانة	برنامج جهوي للوقاية من مخاطر قطاع البناء و الأشغال العامة (2017-2018).
بن عروس	- برنامج جهوي للوقاية من المخاطر المهنية الكميائية (2018-2020). - برنامج جهوي لمراقبة لجان الصحة والسلامة المهنية وتعزيز دور مسؤول السلامة (2018-2020). - برنامج جهوي للوقاية من المخاطر المهنية الكميائية بمحطات البنزين (2019).
بنزرت	- برنامج جهوي للوقاية من مخاطر قطاع البناء و الأشغال العامة (2017-2022). - برنامج جهوي للوقاية من الاعتلالات العضلية العظمية (2017-2022). - برنامج جهوي للوقاية من المخاطر المهنية في القطاع الفلاحي (2019).
المهدية	-- برنامج جهوي للوقاية من أخطار الرفع اليدوي في الفضاءات التجارية الكبرى (2017-2019). - برنامج جهوي للوقاية من مخاطر قطاع البناء و الأشغال العامة (2018-2019)
قفصة	- برنامج جهوي للوقاية من المخاطر المهنية داخل مراكز التكوين والمدارس الخاصة (2017-2018) - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار البيئية والصحية داخل وخارج المؤسسات. - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بورشات النجارة. - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية داخل الشركات الفلاحية التي تشغل عاملات نسائية.
سيدي بوزيد	- برنامج جهوي للوقاية من مخاطر قطاع البناء و الأشغال العامة (2018). - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بمعاصر الزيتون والمؤسسات الغذائية.
سوسة	- برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بقطاع التنظيف بالشائح (2018-2019). - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بقطاع الصناعات الالكترونية والكهربائية (2018).
القيروان	-برنامج وقائي في المقاطع (2017-2018).
مدنين	- برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بقطاع النسيج و صناعة الموس (2017). - برنامج جهوي للوقاية من حوادث الشغل والاخطار المهنية في المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
سليانة	- برنامج جهوي للوقاية من التأثيرات النفسية للعمل بنظام المناوبة والعمل الليلي والمستمر بمؤسسات كوابل السيارات (2018). - برنامج جهوي للوقاية من الاعتلالات العضلية والعظمية في مؤسسة كوابل

	السيارات (2018).
صفاقس	- برنامج جهوي قطاعي للوقاية من الأخطار المهنية بمراكز التصوير الطبي (2017-2018). - برنامج جهوي للوقاية من الأخطار المهنية بمؤسسات صنع وتقويم الأسنان الاصطناعية (2018-2019). - برنامج جهوي لإحداث وتنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية (2019).

وسيتم خلال سنة 2020 تعميم البرامج الجهوية الوقائية على بقية ولايات الجمهورية.

2- تحسين التغطية الطبية في القطاع العام:

تطبيقا لما جاء بالعقد الاجتماعي في محوره الثالث "العلاقات المهنية والعمل اللائق" الذي نص على ضرورة الترفيع في نسبة التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاع العام، قامت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بحملة تفقد للمنشآت والدواوين العمومية للوقوف على مدى تطبيق هذه المؤسسات لتشريع الشغل المتعلق بالتغطية الطبية للشغل ولجان الصحة والسلامة المهنية. وشملت هذه الزيارات في مرحلة أولى 42 منشأة عمومية. والإدارة العامة بصدد إرساء قاعدة بيانات شاملة للمنشآت العمومية وفروعها لمتابعة تطور عدد العمال وتحسين نسبة التغطية الطبية للشغل بها.

3- تحسين خدمات وظروف العمل بمجامع طب الشغل:

خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2019 سيتم تسليم 4 وحدات طبية متنقلة لمجامع طب الشغل ولايات تونس وبن عروس ومنوبة ومدنين في إطار عقد برنامج مبرم بين هذه المجامع والوزارة والصندوق الوطني للتأمين على المرض.

4- تطوير الهياكل المختصة في مجال الصحة والسلامة المهنية:

في إطار إعادة هيكلة الوزارة، تم الارتقاء بإدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية إلى إدارة عامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية (الأمر عدد 340 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019 يتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية) وتم بموجبه إحداث 02 إدارتين و05 إدارات فرعية و5 مصالح (تم إحداث مصلحة خاصة لمراقبة حضائر البناء والأشغال العامة نظرا لخطورة حوادث الشغل بهذا القطاع).

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

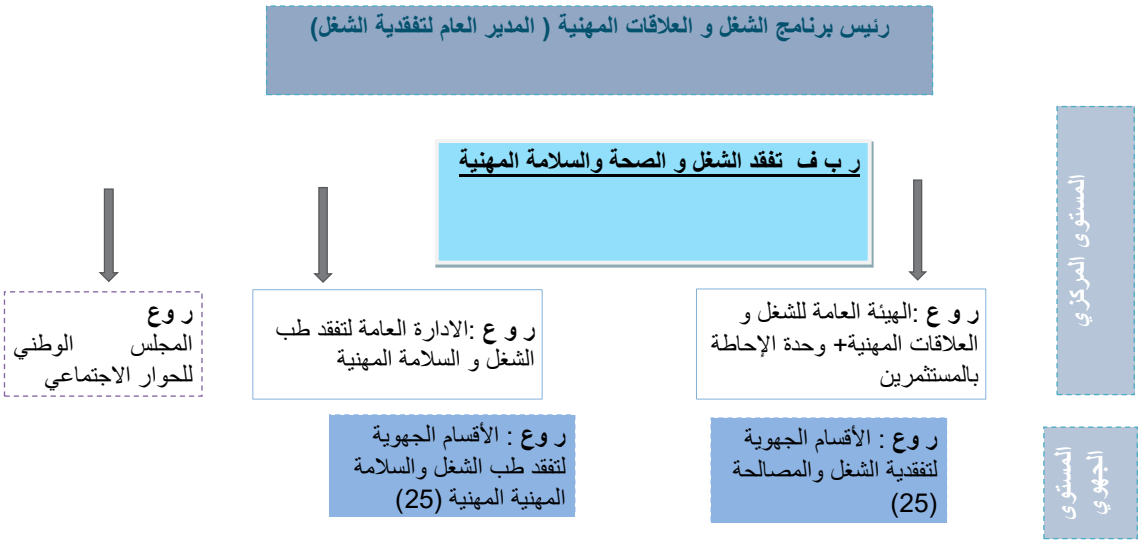

1.2- تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتجسم استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل أساسا في :

- ✓ **ضمان توفر شروط العمل اللائق** و يرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية و الحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز على الاستثمار ويكرس مقومات العمل اللائق وفقا لما جاء في وثيقة العقد الاجتماعي . و ذلك من خلال جملة من الأهداف العملياتية :

- الترفيع في عدد زيارات التفقد للمؤسات الاقتصادية للتحقق من احترام مقتضيات تشريع الشغل وتوفر شروط الصحة والسلامة المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ويحفز الانتاجية.

- العمل على تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسات في إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي و تدعيم الحوار داخل المؤسسة ويرمي هذا الهدف لمزيد تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وبناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر وإرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الاطراف.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1-1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- **مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده والفصل 291 من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.**

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تطبيق تشريع الشغل والمحافظة على استقرار العلاقات المهنية وعلى صحة وسلامة العامل وبالتالي على سلامة المناخ الاجتماعي .

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد** : تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقد الشغل والمصالحة وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.

الجدول عدد 6 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.1

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%	48.59	**48.94**	**46.48**	49.4	49.90	59.88	59.88

2.2 – تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 7 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق	**المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد**	%49.9	- نصح المؤجرين بجدوى تطبيق القانون	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	2.800.495
			-ارشاد المؤجرين لكيفية تسوية وضعيتهم القانونية - الرد على المأموريات الإدارية والقضائية	ن 2 : الرقابة والمصالحة	13.919.191
			-توضيح وتفسير النقاط القانونية غير الواضحة - التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي من خلال تفعيل هياكل الحوار داخل المؤسسة (تركيز وتنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية ومتابعة دورية اجتماعاتها).	ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1.100.000
			- التعريف بالبرامج الخاصة بتشجيع المؤجرين في مجال القانون الاجتماعي - تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية - استغلال الخارطة الوطنية للأخطار المهنية للقيام ببحوث ودراسات معمقة وتوجيهها لإعداد برامج وطنية للوقاية من	ن 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	554.583

			الأخطار المهنية.		
			- تفسير حقوق وواجبات العامل - إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الأخطار المهنية	ن 5: تفقد طب الشغل	4.451.806

3- نفقات برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

1.3 - ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

الجدول عدد 8 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2019-2020)	
		التبويب القديم	التبويب الجديد		المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
التأجير	16.775.811	17.885.540	17.885.540	20.287.610	2.402.070	13.4%
التسيير	641.443	728.500	728.500	1.538.465	809.965	111.2%
التدخلات	772.965	1.050.000	1.050.000	250.000	-800.000	-320%
الإستثمارات	1.308.927	1.620.000	1.620.000	750.000	-870.000	-116%
العمليات المالية						
مجموع البرنامج	19.499.145	21.284.040	21.284.040	22.826.075	1.542.035	7.2%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 4: مشروع ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2020

حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

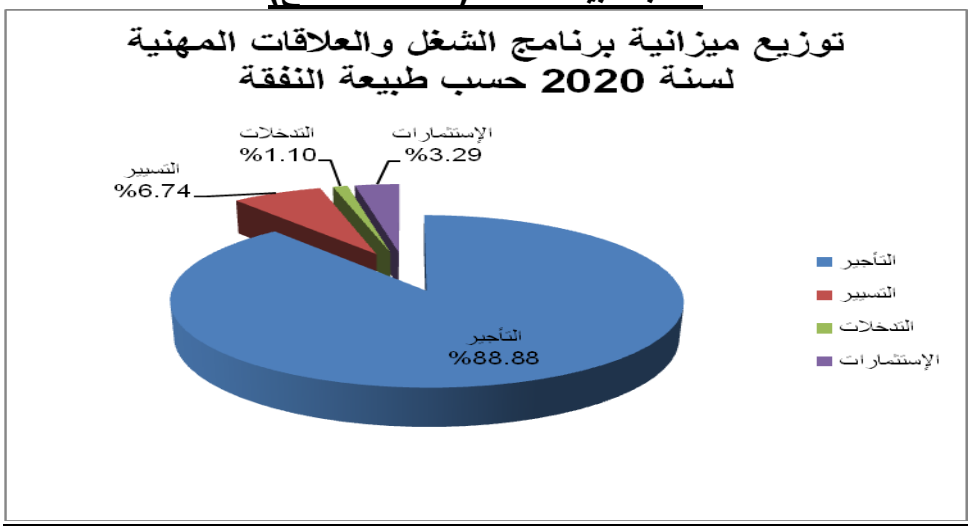

الجدول عدد 9 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2019-2020)	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة % ((2)- (1))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		**8.017.260**	**4.455.078**	**-3.562.182**	**-44.4%**
تفقد الشغل و الصحة والسلامة المهنية	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة و تطبيق تشريع الشغل		6.381.345	2.800.495	-3.580.850	-56.1%
	ن 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية		635.915	554.583	-81.332	-12.8%
	ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي		1.000.000	1.100.000	100.000	10%
	الانشطة الجهوية		**13.266.780**	**18.370.997**	**5.104.217**	**38.5%**
	ن 2 : الرقابة والمصالحة		9.193.760	13.919.191	4.725.431	51.4%
	ن 5: تفقد طب الشغل		4.073.020	4.451.806	378.786	9.3%
مجموع البرامج الفرعية والانشطة			**21.284.040**	**22.826.075**	**1.542.035**	**7.2%**
مجموع البرنامج		**19.499.145**	**21.284.040**	**22.826.075**	**1.542.035**	**7.2%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 5 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

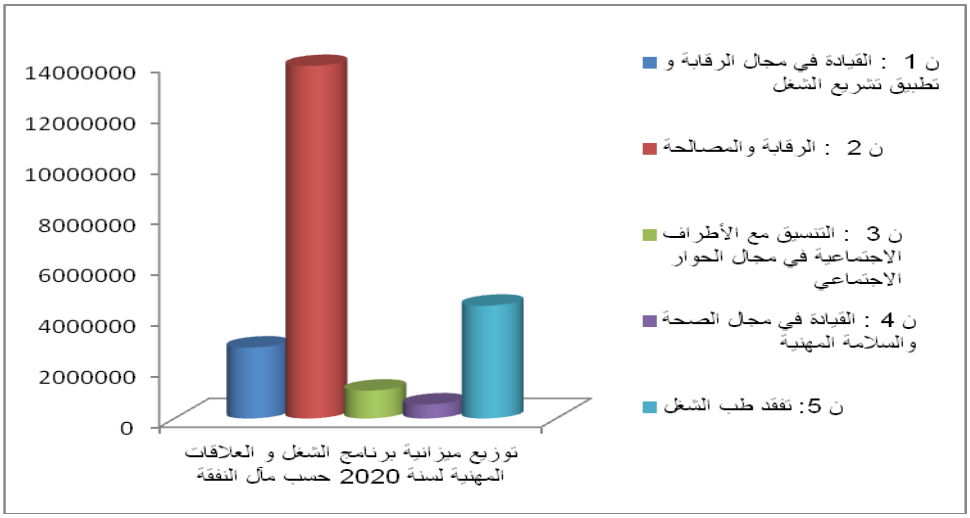

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2019		التقديرات		
	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
التأجير	17.042.891	16.775.811	17.855.540	17.885.540	20.287.610	21.290.664	22.781.010
التسيير	600.662	641.443	728.500	728.500	1.538.465	1.613.850	1.726.820
التدخلات		772.965	1.050.000	1.050.000	250.000	246.086	268.870
الإستثمارات	774.796	1.308.927	1.620.000	1.620.000	750.000	787.000	842.100
العمليات المالية							
المجموع	**18.418.349**	**19.499.145**	**21.840.040**	**21.840.040**	**22.826.075**	**23.937.600**	**25.618.800**

برنامج " الضمان الإجتماعي "

رئيس البرنامج : السيد كمال المدوري مدير عام الضمان الاجتماعي

تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 923 المؤرخ 26 افريل 2017

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيا إلى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها من خلال القيام بإصلاح هيكلي ومقياسي لأنظمة التقاعد والقيام بعملية تقييم شامل لمنظومة التأمين على المرض في علاقة مع

كافة المتدخلين تفضي الى مراجعة شاملة لهذه المنظومة في اتجاه التحكم في النفقات الصحية والحد من التجاوزات وإحكام التصرف في المنظومات العلاجية.

- تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات المسداة.
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى، إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم.
- تطوير أساليب التصرف وحوكمة إدارة صناديق الضمان الاجتماعي.
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.
- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج.
- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين.
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.

ويهدف إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي أساسا الى:

- تحسين التوازنات المالية للصناديق وخاصة أنظمة التقاعد باعتبارها خير ضامن لديمومتها والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية والعمل على استقطاب القطاع الموازي،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

وأمام استعجالية الوضع الذي تمر به صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وتجسيما لمخرجات أعمال اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي، تولت وزارة الشؤون الاجتماعية القيام بالأعمال التالية:

- اصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المـؤرخ في 30 أفريــل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المـؤرخ فـي 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح واتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي،
- إعداد تقرير يتعلق بدراسة جدوى ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تمت المصادقة عليه من قبل لجنة قيادة المشروع ومناقشته في إطار ندوة وطنية تم تنظيمها للغرض بتاريخ 09 ماي 2019 والشروع في إعداد وثيقة تأليفية لمختلف مكونات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسساتية بالنسبة لكل ضمانة وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم انجازها في مجال الحماية الاجتماعية،

- احداث مساهمة اجتماعية تضامنية بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 في إطار تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات أو المعفاة منها،
- اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي يتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية،

- اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة احتياجات السيولة لصناديق الضمان الاجتماعي على غرار تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 واعتمادات مالية بـ 500 م د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما يمكنه من تحسين سيولته المالية والإيفاء بتعهداته في الآجال القانونية،
- إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض،
- إصدار منشور بتاريخ 29 ديسمبر 2017 يتعلق بدعوة المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية الى تسديد المساهمات الاجتماعية في آجالها،
- الشروع في تقييم نظام التأمين على المرض بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية من خلال احداث لجنة قيادة وطنية وضبط العناصر المرجعية لعملية التقييم وإعلان طلب عروض في الغرض لاختيار الخبراء الذين سيتولون انجاز الدراسة التقييمية،
- الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان قروض السكن،
- جدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة،
- جدولة أصل الدين المتخلدة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة،

- إقرار إجراءات خصوصية لمساعدة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة تتمثل في جدولة أصل الدين المتخلد بذمتهم مقابل خلاصهم لتسبقة بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018،
- تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولة ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسبقة مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها،
- إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف لمؤسسات الصحافة المكتوبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2018 المؤرخ في 8 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018،
- إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي،
- إقرار طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وآجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017،
- مراجعة نسب الفائدة الموظفة على القروض الجامعية المسندة من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي واعتماد إجراء استثنائي وظرفي يتعلق بطرح كلي وآلي للمبالغ المتخلدة بذمة المضمونين الاجتماعيين بعنوان فوائد التأخير المطبقة على القروض الجامعية وفق شروط تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 369 لسنة 2017 المؤرخ في 15 مارس 2017 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 1544 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بإسناد قروض جامعية من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي،

- منح الأعوان العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات،
- اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي،
- القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي،
- اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية لاقتناء 3 حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية،
- إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" الذي من شأنه أن يمكن من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة،
- إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (23 اتفاقية ممضاة أو بصدد التفاوض)
- مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى 54 دار (بما في ذلك دور الخدمات الإدارية والمخاطب الوحيد و الوحدات المتنقلة) وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية.

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

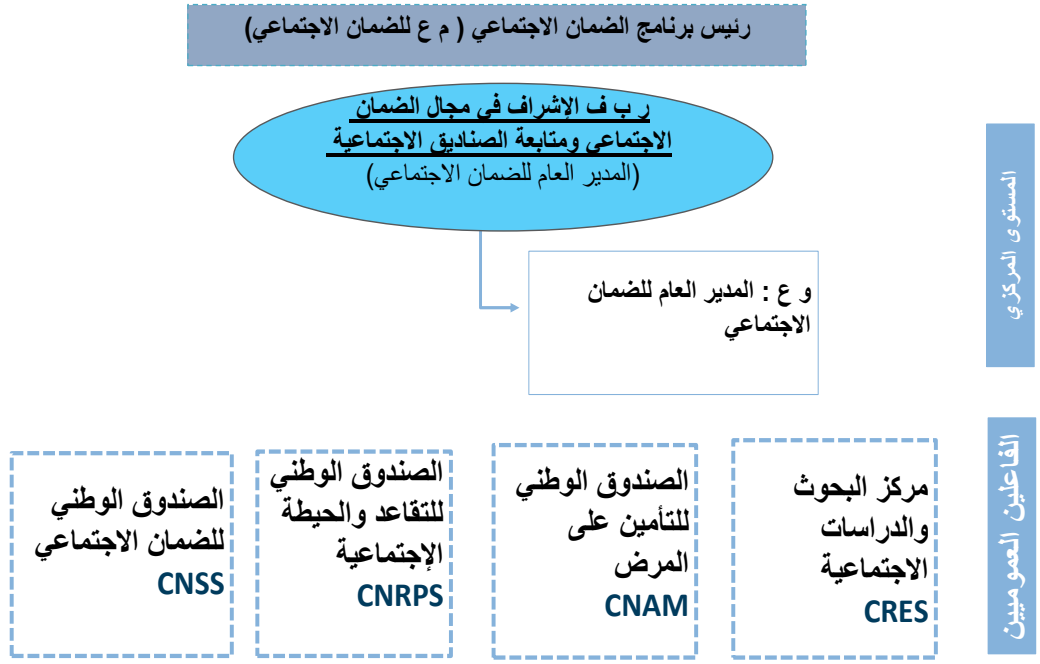

1.2 - تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتجسم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** حيث يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية و قد تم في هذا الإطار تكوين لجنة فرعية للحماية الاجتماعية منبثقة عن العقد الاجتماعي ثلاثية التركيبة تضم ممثلين عن الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أوكلت إليها مهمة القيام بمراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لايجاد الحلول والإجراءات على المدى المتوسط والمدى البعيد لتحقيق التوازن المالي مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي.

- ✓ **تحسين الإستخلاص** و يندرج هذا الهدف ضمن التوجه نحو ايجاد آليات كفيلة بتحسين استخلاص مستحقات الصناديق الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص وتحسين موارد الصناديق الاجتماعية.

- ✓ **المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية** ويهدف الى تقييم و مراجعة أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

- ✓ **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** و يهدف لتدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية و تقريبها من المنخرطين .

- تقديم الأهداف :

الهدف 2-1-1:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

- مرجع الهدف : العقد الاجتماعي محور الحماية الاجتماعية

- تقديم المؤشر : تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض .

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- على المدى القصير: مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد: الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة و ضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (المداخيل/ الاعباء)**

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

الجدول عدد 10 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019 (1)	الأهداف		
		2016	2017	2018 *		2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 118,7	% 118	% 117	% 116	% 115	% 114	% 113

-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 143,8	% 144	% 144	% 143	% 142	% 141	% 140
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 99,3(**)	% 107,2(**)	% 124,8	% 120,9	% 110,9	% 112,4	% 115,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 101,3(**)	% 122,8(**)	% 125,8	% 121,3	% 111	% 112,5	% 116
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%87,1	%86,3	%82	%76,4	%77,07	%77,8	%78,5
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%94,2	%94,1	%89,7	%83,2	%84	%85,1	%86,3

(1) تقديرات

* تقديرات نهائية بناء على المعطيات الواردة من مصالح الصناديق الاجتماعية

(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

- **<u>مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف</u>: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

<u>الجدول عدد 11 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.2</u>

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 91,3	% 92,6	% 91,5	% 91	% 92	% 93	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 47,0	% 48,4	% 48	% 50	% 52	% 55

نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%17	%24	%28,3	%20	%23	%24	%25

(1) تقديرات

- تقديم الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- مرجع الهدف : العقد الإجتماعي

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية** : يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم) ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

الجدول عدد 12 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2019 (1)	الأهداف		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 79,05	% 79,16	% 80,73	% 81,6	% 82,48	% 83,37	% 84,27
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,76	% 11,10	% 11,13	% 11,31	% 11,50	% 11,69	% 11,88
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,3	% 98,38	% 98,76	% 98,81	% 98,85	% 98,90	% 98,95
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 82,04	% 82,33	% 83,82	% 84,78	% 85,75	% 86,73	% 87,72
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 81,06	% 81,66	% 83,44	% 83,85	% 84,27	% 84,69	% 85,11
المجموع	%	**% 79,41**	**% 79,61**	**% 80,84**	**% 81,75**	**% 82,66**	**% 83,57**	**% 84,5**

- تقديم الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال** : يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

الجدول عدد 13 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3.2

المحتوى	الإنجازات			ق.م 2019	الأهداف		
	2016	2017	2018	(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	41	46	43	40	38	35
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	% 85,6	% 85	% 87,8	% 90	% 92	% 93,5	% 95
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98,2	% 98,2	% 98,3	% 99	% 99,1	% 99,3	% 99,5
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	% 97,4	% 96,5	% 96,5	% 97,5	% 97,8	% 98,1	% 98,5
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	% 85,1	% 78	% 81,6	% 82	% 83	% 84	% 85
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							

آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	21,82	21	29,3	34,3	29	25	21
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	بين 38,5 و 54,3	121	134,6	100,4	100	95	90
• خلاص الصيادلة	بين 30 و 41	111	122	81	80	75	70
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	38,65	75,3	114,2	117	116	114	111
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,1	14	11	12	11	10	9
• زرع الكلى	32,3	18	23	40	35	30	21
• زرع النخاع الشوكي	18,3	18	22	13	12	11	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14,8	14	13	13	7	7	7
• تفتيت حصى الكلى	8,8	9	8	8	7	7	7
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	12,8	8	14	14	12	10	7
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 49	من 5 الى 53	من 5 الى 50	من 5 الى 47	من 5 الى 45
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	9,8	10	11	9	8	7	7
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	9,0	15	19	18	15	12	10

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2.2–تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 14 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الضمان الاجتماعي

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل**	أنظر جدول1	- دخول اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التنفيذ - طلب تفعيل أحكام الفصل 87 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 والذي أحدث مساهمة استثنائية بـ 1 % من معاملات البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجال الاتصالات والشركات العاملة في مجال النفط والمحروقات لصالح الصناديق الاجتماعية وذلك ابتداء من أول جانفي 2020 والسنوات الموالية، - اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد. - اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2020 تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات –plus values de cessions de biens immobiliers ،الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة.... - تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية (استكمال التطبيقة الإعلامية الخاصة بالمراقبة وتركيزها، تركيز التطبيقة الإعلامية الخاصة بمتابعة بطاقات الإلزام لدى عدول التنفيذ، تكوين المراقبين) - تطوير وسائل الاستخلاص الإلكتروني من خلال تركيز آلات للدفع بواسطة البطاقة البنكية (TPE) بكافة شبابيك مكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال إبرام اتفاقية مع الإدارة العامة للأداءات تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي.	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	484.680.965
	المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	أنظر جدول 2		ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnss)	10.350.000

		- إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2020 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها. - الشروع في لامركزية استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات والمنخرطين عند وضع منظومة الاستخلاص حيز الاستغلال. - اقتراح تسوية مُتخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تجاه وزارة المالية بعنوان الضرائب والأداءات المحجوزة على الجرايات ومسديي الخدمات، من مستحقاته المتخلدة بذمّة الوزارات وبعض المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية. - مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوقي الضمان الاجتماعي - الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي - تدعيم المراقبة الإدارية والطبية			
الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**	- تكثيف المراقبة الميدانية (porte à porte) وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق حملات تحسيسية في إطار خطة اتصالية شاملة وإعداد مطويات للتعريف بأنظمة الضمان الاجتماعي وإعداد برامج إعلامية في شكل سلسلة واب فيديو 2D تبث على مواقع التواصل الاجتماعي - مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال	أنظر جدول 3	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات	115.639.000

		واعتماد التكوين الهادف - مقاومة التهرب الاجتماعي - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة إحداث وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط - اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016. - اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.		الاجتماعية (cnrps)	
الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - إعطاء الدفع اللازم لمشروع الحسابات الفردية للمنخرطين وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية بخصوص هذا المشروع على المستويين المركزي والجهوي والمحلي من أجل التعريف بأهداف هذا المشروع الوطني وتأثيراته الإيجابية على المؤسسة المشغلة والمنخرط على حد السواء. - القيام بصيانة التطبيقتين الإعلاميتين الخاصتين بالتصرف في ميداني "المنخرط" و"المشغل" على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية - مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي وتوسيع شبكة الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية وتعميم استعمال منظومة التراسل الإلكتروني على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المقتناة حديثا بالتعاون مع البنك الدولي - مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل - توسيع مجال الخدمات عن بعد سواء المتعلقة بإصدار الوثائق أو إيداع الوثائق الدورية - تطوير طرق التواصل مع منظوري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال توسيع مجال استخدام الإرساليات القصيرة :إدراج خدمات جديدة موجهة إلى المنتفعين بجراية على غرار الإعلام بمبلغ وموعد صرف أول جراية وتذكير أصحاب الجرايات بمواعيد إيداع الوثائق الدورية، الإعلام بتاريخ صرف المبلغ المتبقي من منحة رأس المال عند الوفاة،... - ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية	أنظر جدول 4		720.000
				ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	

3- نفقات برنامج الضمان الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج الضمان الاجتماعي :

الجدول عدد 15 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
		التبويب القديم	التبويب الجديد		المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((1) -(2))/ (1)
التأجير	622.715	834.957	834.957	791.965	- 42.999	-5.1%
التسيير	15.049	28.000	28.000	28.000		-
التدخلات	963.923.118	448.597.000	480.597.000	610.522.000	129.925.000	%27
الإستثمارات		15.000	15.000	50.000	35.000	-
العمليات المالية		32.000.000				
مجموع البرنامج	964.560.882	481.474.957	481.474.957	611.391.965	129.917.008	27%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 6 : مشروع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

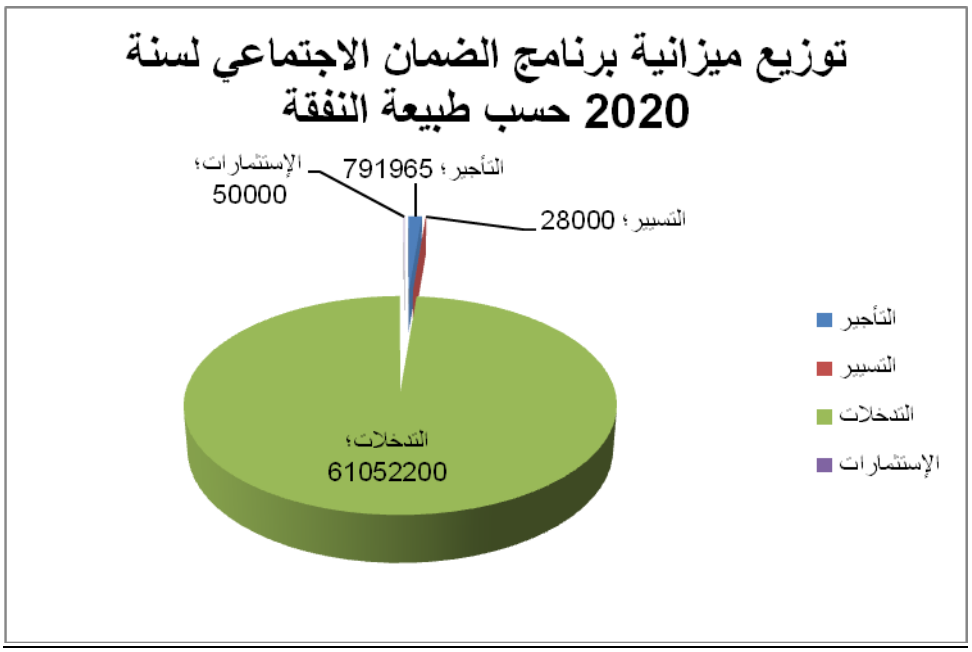

الجدول عدد 16 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة % ((2)- (1))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**	**135.637.764**	**300.877.957**	**484.682.965**	**183.805.008**	**61.1%**
الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	135.637.764	300.877.957	484.680.965	183.803.008	61.1%
	الفاعليين العمومين	**503.036.382**	**180.597.000**	**126.709.000**	**-53.888.000**	**-29.8%**
	ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnss)	71.647.868	52.350.000	10.350.000	-42.000.000	-80.2%
	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnrps)	431.388.514	127.527.000	115.639.000	-11.888.000	-9.3%
	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	720.000	720.000	720.000	-	
مجموع البرامج الفرعية والانشطة		**639.394.145**	**481.474.957**	**611.391.965**	**129.917.008**	
مجموع البرنامج		**639.394.145**	**481.474.957**	**611.391.965**	**129.917.008**	**27%**

رسم بياني عدد 7 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

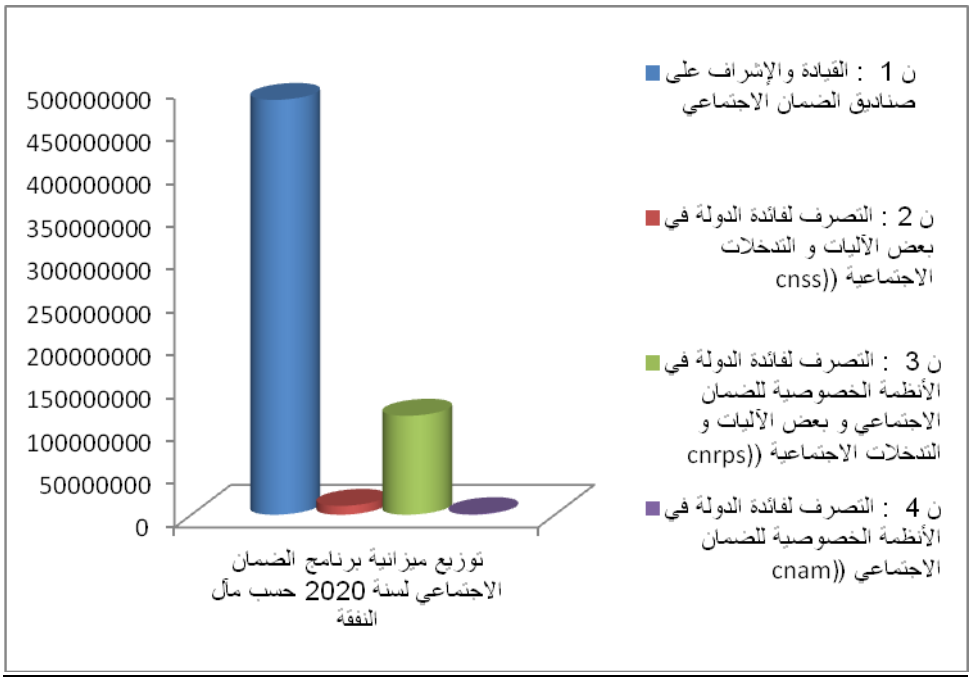

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج الضمان الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2019		التقديرات		
	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
التأجير	681.805	622.715	834.957	834.957	791.965	824.771	882.505
التسيير	13.871	15.049	28.000	28.000	28.000	34.000	3638036.
التدخلات	768.810.907	963.923.118	448.597.000	480.597.000	610.522.000	640.255.229	685226.715
الإستثمارات			15.000	15.000	50.000	50.000	50.000
العمليات المالية			32.000.000				
المجموع	769.506.583	964.560.882	481.474.957	481.474.957	611.391.965	641.164.400	686.195.600

برنامج "النهوض الاجتماعي"

رئيس البرنامج السيد محمد بن يوشع المدير العام للنهوض الاجتماعي

تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 923 المؤرخ 26 افريل 2017

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

يحتل قطاع النهوض الإجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص و الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء و الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص المعوقين و في هذا الإطار عملت مصالح برنامج النهوض الاجتماعي على:

- ✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة و مساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة و ذلك من خلال مواصلة الإعداد لإجراء المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (أي ما يناهز 900 ألف عائلة) في إطار مشروع وضع بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم (7,7 مليون شخصا)
- ✓ إصدار القرار المشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية والمالية المؤرخ في 30 أوت 2018 والمتعلق بالترفيع في عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني،
- ✓ اصدار القرار المشترك لوزيري الشؤون الاجتماعية والمالية المؤرخ في 3 أفريل 2018 والمتعلق بضبط مقدار المنحة المسندة في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة "،
- ✓ الشروع في مراجعة المنشور عدد 5 المتعلّق ببرنامج موارد الرزق للأشخاص المعوقين القادرين عن العمل،
- ✓ تنقيح القرار المؤرخ في 19 ماس 2003 المتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي في إتجاه الترفيع في منحة الإيداع إلى 200 دينار شهريا.
- ✓ **الشّروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في ركنها المتعلّق بالوقاية من خلال وضع خطة عمل وزارة الشؤون الاجتماعية** لمقاومة التطرف 2017 – 2020 تتضمن العمل على التصدي لعمليات الإستقطاب بهدف وقاية الفئات الاجتماعية الهشة من الوقوع في الإرهاب والتطرف من خلال برمجة جملة من الأنشطة مع أطراف الشراكة الحكوميين والمجتمع المدني والمنظمات **تتمثل في**:

- تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية لدعم دعم قدرات المتدخّلين الإجتماعيين بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي حول الرصد والتعهد الإدماج لفائدة الفئات الأكثر عرضة للإستقطاب في التطرف العنيف،
- تطوير تدخلات المؤسسات من خلال إعتماد عديد المقاربات المرتكزة على تدعيم الجانب الوقائي للفئات المهددة بالقطيعة الاجتماعية، المرافقة اللصيقة والتدخل على المستوى المحلي مع أطراف الشراكة وإعادة الإدماج.
- تطوير مجموعة من الأدوات العلمية والبيداغوجية لتقييم المخاطر والإحتياجات والإمكانيات المتاحة لمزيد إضفاء النجاعة على عمليتي التعهد وإعادة الإدماج.
- تنمية قدرات العاملين بمؤسسات النهوض الإجتماعي في إطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة والذي يحدد الدور الهام الذي تضطلع به وزارة الشؤون الاجتماعية والهياكل الراجعة لها بالنظر في مجال مقاومة العنف، وذلك من خلال:
- تنظيم دورات تكوينية لتحسين الخدمات للنساء ضحايا العنف بولاية الكاف المدرج ضمن برنامج التّعاون مع جمعية المرأة والمواطنة في إطار تنفيذ مشروع "منارة" (مركز خاص بالإصغاء والتوجيه للنساء ضحايا العنف بولاية الكاف) الممولّ من طرف هيئة الأمم المتّحدة للنّساء ONU Femmes بالشّراكة مع المؤسّسة الإسبانيّة سيديال.

- ✓ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي (24 مركزا) من خلال إحداث مركزين جديدين للدفاع والإدماج الاجتماعي بكل من ولايتي قبلي وتطاوين سنة 2018 ومركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير خلال سنة 2019،
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وقد بلغ العدد الجملي لسنة 2018: 2628 خلية،
- ✓ إقتراح مشروع أمر جديد متعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي ومجالسها الإستشارية وتراتيب سيرها في إتجاه إدخال تعديلات على مستوى هيكلة هذه المراكز وتوسيع صلاحيتها الفنية لتتمكن من الإستجابة والتصدي للظواهر الاجتماعية المستجدة على غرار العنف والقطيعة الاجتماعية والمخدرات والإنتحار والهجرة غير الشرعية والإتجار بالأشخاص وتشغيل الأطفال.
- ✓ الشروع في تنفيذ مشروع الفرصة الثانية اللمراهقين والمراهقات وسيحتضن مركز الدفاع والادماج الاجتماعي قابس التجربة النموذجية الخاصة بالوزارة ويتمثل هذا المشروع في آلية شباك موحّد لإستقطاب وتوجيه المراهقين حسب إحتياجاتهم وآلية الفرصة الثانية التّي ستمكّن المراهقين من الإندماج بالمسارات الدراسية أو المهنية او التدريبية...،
- ✓ إعداد إستراتجية وطنية حول دعم الأسرة و الرعاية البديلة للطفولة المهددة والفاقدة للسند العائلي،
- ✓ إعداد كراس شروط حول عائلات الاستقبال للأطفال المهددين والفاقدين للسند العائلي
- ✓ إصدار منشور السيد وزير الشؤون الإجتماعية عدد 41 بتاريخ 31 ماي 2018 حول متابعة ملف الأطفال فاقدي السند العائلي والمولودين خارج إطار الزواج.
- ✓ اسناد 603 مشروعا في إطار برنامج بعث موارد الرزق لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة القادرين على العمل بجميع الولايات باعتماد قدره 2 م.د مع الحرص على توجيه المشاريع نحو قطاعي المهن والحرف،
- ✓ إعداد قرار حول إحداث ألية الإسعاف الاجتماعي بتونس ولجنة القيادة،
- ✓ العمل على هيكلة التفقد البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة واعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم هذا القطاع.
- ✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة.

- ✓ إنجاز مشروع برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي خاص بولاية القيروان بالشراكة مع وزارتي التربية وشؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ (في إطار تنفيذ قرارات الجلسة الممتازة لمسيرة التنمية بالقيروان ليوم 17 ديسمبر 2015).
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدأ تعميم التعليم.
- ✓ إعداد مشروع برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي خاص بولاية سليانة بالشراكة مع وزارتي التربية وشؤون المرأة والأسرة (في إطار تنفيذ قرارات الجلسة الممتازة لمسيرة التنمية بسليانة ليوم 29 ديسمبر 2015).
- ✓ إبرام اتفاقيتي شراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي والوكالة التونسية للتدريب المهني.

➢ مقاربة النوع الاجتماعي :

1- اختيار البرنامج :

يعد برنامج النهوض الاجتماعي من اهم برامج الوزارة سواء على المستوى الميزانياتي أو عدد الاعوان والإطارات العاملين ضمنه أو لتنوع التدخلات الاجتماعية حيث تعمل مصالح النهوض الاجتماعي على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

كما تعد تدخلات برنامج النهوض الاجتماعي موجهة في جزء كبير منها للمرأة سواء كان في الوسط الحضري او الريفي او وفقا للفئات المعنية (المرأة المعنفة، الامهات العازبات ، النساء الأميات ، النساء الحاملات للإعاقة). و تتبين أهمية هذا البرنامج من خلال العناصر التالية:

* البرنامج يمثل 60% من ميزانية الوزارة

* يستهدف البرنامج 923.000 عائلة معوزة ومحدودة الدخل أي ما يقارب 3 ملايين ساكن (ما يمثل 25% من تعداد السكان)

* يستهدف البرنامج 1.8 مليون أمي

* يستهدف البرنامج مختلف الفئات خاصة من الأشخاص المعوقين و الأطفال المهددين و الفاقدين للسند.

2- الإجراءات القانونية المتخذة لتكريس المقاربة :

اثر اختيار برنامج النهوض الاجتماعي في مرحلة أولى لتركيز مقاربة النوع الاجتماعي تم اتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل اساسا في :

- **إحداث لجنة قيادة** أشغال تركيز مقاربة الميزانية المراعية لمبدأ تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال وجميع فئات المجتمع و يترأس اللجنة رئيس الديوان و تضم رؤساء البرامج و رئيس وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و ممثل عن الإدارة العامة للاحصاء و التحليل و التخطيط الاستراتيجي بالإضافة إلى ممثل مكتب الشؤون القانونية و ممثل إدارة محو الأمية.

تكلف اللجنة ب:

- إعداد تصور للميزانية يراعي مقاربة النوع الاجتماعي

- اعداد تصور لأهداف و مؤشرات قيس أداء وبرمجة نشاطات تكرس مقاربة النوع الاجتماعي

- دراسة التقارير الدورية الواردة من رؤساء البرامج

- **إحداث لجان فرعية** تكلف بصياغة أهداف و مؤشرات قيس أداء وبرمجة نشاطات تكرس مقاربة النوع الاجتماعي و اعداد التقارير الدورية و إحالتها إلى رؤساء البرامج و تضم اللجنة رئيس البرنامج و ممثلين عن البرنامج و ممثل عن برنامج القيادة والمساندة وممثل عن وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وممثل عن الإدارة العامة للاحصاء و التحليل و التخطيط الاستراتيجي.

3- تشخيص الوضع من خلال تدخلات مصالح محو الأمية وتعليم الكبار :

في إطار تكريس مقاربة النوع الاجتماعي تم بالتنسيق مع رئيس البرنامج اختيار برنامج النهوض الاجتماعي في مرحلة أولية و اعتماد هدف استراتيجي و مؤشرين يعكسان هذا التوجه.

حيث يعتبر مجال محو الأمية وتعليم الكبار بامتياز مرأة عاكسة للوضعية الاجتماعية لفئات كبير من الاشخاص وهي النساء الأميات و خاصة النساء المنتميات للوسط الريفي و التي يعانين من عديد الصعوبات على مستوى التمتع بخدمات مصالح تعليم الكبار. و يتمثل الهدف المعتمد في :

* **الهدف الاستراتيجي**: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

* **المؤشر الاستراتيجي**: نسبة الأمية عند النساء

* **الهدف العملياتي :** استقطاب الأميين

* **المؤشر العملياتي**: نسبة استقطاب النساء الأميات

و قد تم بالتنسيق مع رئيس البرنامج و مدير محو الأمية وتعليم الكبار ، توفير جملة من المعطيات الإحصائية كالتالي:

جدول توزيع الأشخاص الأميين وفقا للولايات و المناطق

الولاية	عدد الأميين			نسبة الأمية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
تونس	25700	75300	101000	%5.5	%16.1	%10.8
أريانة	18500	42500	61000	%7.1	%16.3	%1.7
بن عروس	19200	43100	62300	%6.9	%15.1	%11.0
منوبة	19100	37600	56700	%11.1	%22.4	%16.6
تونس الكبرى	82500	198400	280900	%7.0	%16.8	%11.9
	40800	76900	117700	%11.6	%22.2	%16.8

						نابل
%24.5	%32.8	%15.7	36900	25400	11500	زغوان
%16.8	%23.3	%10.5	82800	56800	26000	بنزرت
%17.7	%23.8	%11.6	237400	159100	78300	**الشمال الشرقي**
%28.1	%36.5	%20.0	73900	47200	26700	باجة
%34.5	**%44.1**	%23.4	119000	81600	37400	جندوبة
%28.8	%38.1	%18.8	59600	40700	18900	الكاف
%27.4	%37.6	%16.4	52200	37200	15000	سليانة
%30.3	%39.7	%20.2	304600	206700	97900	**الشمال الغربي**
%13.6	%18.7	%8.7	81500	54900	26600	سوسة
%11.7	%15.8	%7.7	56300	37700	18600	المنستير
%19.3	%27.6	%10.0	66900	50600	16300	المهدية
%14.9	%20.6	%9.1	122100	84600	37500	صفاقس
%14.6	%20.2	%8.8	326800	227800	99000	**الوسط الشرقي**
%30.2	**%39.5**	%19.7	141500	98000	43500	القيروان
%28.4	%38.9	%17.3	102300	72100	30200	القصرين
%33.0	**%41.6**	%23.6	118000	77500	40500	سيدي بوزيد
%30.5	%39.9	%20.2	361800	247600	114200	**الوسط الغربي**
%17.4	%22.8	%11.7	56500	38100	18400	قابس
%15.9	%20.7	%10.7	65500	44200	21300	

مدنين						
تطاوين	5900	15300	21200	%10.5	%23.0	%17.3
الجنوب الشرقي	45600	97600	143200	%11.1	%21.8	%16.7
قفصة	16200	42100	58300	%11.6	%28.1	%20.1
توزر	4500	8900	13400	%9.8	%18.5	%14.3
قبلي	8000	17500	25500	%12.0	%24.9	%18.7
الجنوب الشرقي	28700	68500	97200	%11.4	%25.5	%18.7
المجموع	**546300**	**1205800**	**1752100**	**%11.6**	**%25.0**	**%18.4**

جدول توزيع الأشخاص الأميين وفقا للشريحة العمرية

الولاية	عدد الأميين			نسبة الأمية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
14-10	11200	8900	20100	%2.6	%2.2	%2.4
19-15	13400	14900	28300	%3.0	%3.5	%3.3
24-20	13100	23000	36100	%2.7	%4.7	%3.7
29-25	16300	32800	49100	%3.5	%6.4	%5.0
34-30	20500	52100	72600	%4.4	%10.5	%7.6
39-35	22100	67500	89600	%5.3	%15.3	%10.5

%15.3	%23.4	%7.0	117000	91000	26000	**44-40**
%21.6	%32.5	%10.1	154700	119800	34900	**49-45**
%28.7	%42.6	%14.7	195800	146100	49700	**54-50**
%31.6	%46.4	%16.9	177200	129900	47300	**59-55**
%41.0	%58.7	%23.2	182700	131100	51600	**64-60**
%52.9	%69.8	%34.9	145500	99200	46300	**69-65**
%68.0	%82.3	%52.9	157100	97900	59200	**74-70**
%77.4	%91.3	%62.8	134900	81400	53500	**79-75**
%86.5	%95.3	%76.9	191400	110200	81200	**+80**
%18.4	**%25.0**	**%11.6**	**1752100**	**1205800**	**546300**	**المجموع**

يبلغ عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

و ينقسم عدد الاميين كما يلي :

* 1.205.000 مرأة أمية أي بنسبة 68.77% من العدد الإجمالي للاميين.

* 546.300 رجل أمي أي بنسبة 31.16% من العدد الإجمالي للاميين.

يبلغ عدد النساء الأميات ضعف عدد الرجال و تتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امراة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امراة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امراة أمية) و تتوزع نسب الأمية الأكثر ارتفاعا كالآتي :

* ولاية جندوبة : 44.1%

* ولاية سيدي بوزيد : 44.6%

* ولاية القيروان : 39.5%

كما ترتفع النسب في بعض معتمديات القيروان وسيدي بوزيد و الثقصرين لتبلغ نسبة 60% ونلاحظ في هذا الصدد أن نسب الأمية المرتفعة تشمل خاصة المناطق الداخلية وهو ما يستوجب اعداد خطة عمل وقد تم في هذا الصدد برمجة التخفيض من النسبة العامة للأمية عند النساء و البالغة 25% و ذلك بنسبة 5% سنويا أي بتحرير ما يقارب 6025 أمراة سنويا من الأمية.

ترتكز خطة العمل على مكونات الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تشمل النقاط التالية:

* الشراكة مع القطاع الخاص

* الشراكة مع المجتمع المدني لاستقطاب النساء الأميات (اتحاد المرأة التونسية)

* اعداد مشروع خصوصي للتصدي الأمية في مناطق الشمال و الوسط الغربي

* تركيز خلايا متنقلة لتدريس النساتء بالوسط الريفي (مناطق الشمال و الوسط الغربي)

* تركيز مراكز تدريب متعددة المهن لتسيير الادماج الاقتصادي للنساء الأميات (مناطق الشمال الغربي)

* ابرام اتفاقيات مع المنظمات الدولية (UNESCO–ALESCO– organisation allmende DFB international)

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

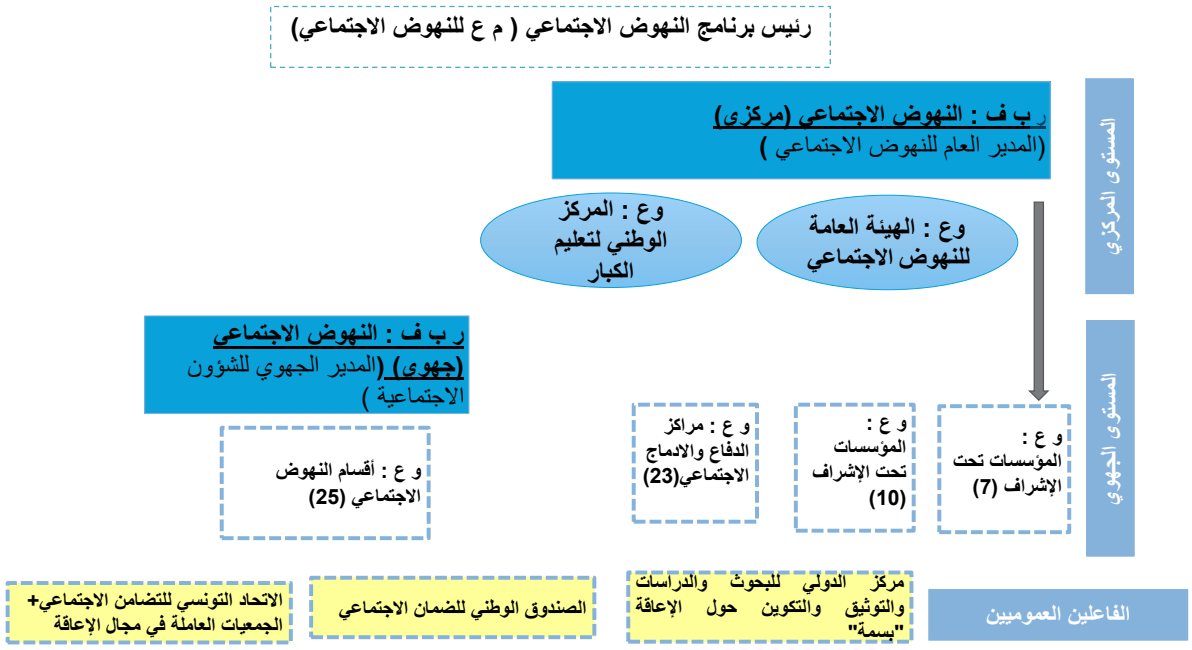

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تتجسم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات والأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** و يرمي هذا الهدف إلى الإحاطة بالفئات المهمشة والمعوزة و محدودة الدخل و توفير مقومات العيش الكريم لها من **خلال الإحاطة بالأسر االمحدودة الدخل** وتصويب المساعدات المسندة إليها من خلال اعتماد نتائج المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في إطار مشروع إرساء بنك معطيات حول هذه العائلات **و تأهيل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة** و تمكينهم من حقوقهم بما يسهل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي تطبيقا للاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية في الغرض و خاصة الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد الذي نصّ على واجب احترام حقوق وحريات هذه الفئة بما يمكّنها من المشاركة الفعلية في الحياة العامة في كنف المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص .
- ✓ **الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة** وتوفير مقومات الحماية والتاهيل والمرافقة لهم بالتعاون مع أطراف الشراكة والمجتمع المدني من خلال تطبيق جملة من الأليات الوقائية والرعائية لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري.
- ✓ **المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية** يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الرامية للقضاء على أشكال الأمية و ربطها بمقومات تحسين مؤشر التنمية البشرية وذلك من خلال توفير الامكانيات المادية والبشرية والتشريعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المبرمجة للمساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية خاصة بالتركيز على الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة و تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.
- ✓ **المساهمة في التقليص من نسبة الأمية عند النساء** باعتبار أن أكثر من 66% من الأميين هم من النساء بالإضافة إلى تفشي هذه الظاهرة بالمناطق الريفية و بعدد من الولايات (القيروان، سيدي بوزيد، جندوبة..) وهو ما يحتم ضرورة إعطاء الأولوية لمحاربة الأمية بهذه المناطق قصد تمكين المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية تطبيقا للمواثيق الدولية ودستور الجمهورية التونسية.

- تقديم الأهداف :

- الهدف 3-1-1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات و الحفاظ على رأس المال البشري مع القيام بإجراءات إصلاحية كبرى في مختلف القطاعات ودعم الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة.

- **الفئة المستهدفة :** الأشخاص ذوي الإعاقة من منظوري مراكز التربية المختصة (أطفال و شُبّان).
- **مرجع الهدف :**
- الاتفاقية الدولية لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة
- الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة
- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
- القانون عدد 41 لسنة 2016 مؤرخ في 16 ماي 2016 يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم
- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.
- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.
- الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

- **<u>مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:</u>** يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهوض بالإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للأطفال والشبّان المسجلين بها و ذلك عبر :

* تأهيل برامج التكوين المهني و تنويع الإختصاصات لتستجيب لسوق الشغل و التشجيع على الإنتصاب للحساب الخاص في إطار برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة،
* دعم المرافقة التربوية المختصّة للأطفال ذوي الإعاقة و توفير الإحاطة البيداغوجية و التعهّد الفني لتأهيلهم وإدماجهم بالمسار المدرسي العادي.

يمكن تفريع هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية :

<u>* المؤشر الفرعي عدد 01 :</u> نسبة المشاريع الفردية المُموّلة في إطار برنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل لفائدة خريجي مراكز التربية المختصّة، وبذلك يكون المؤشر كالتالي:

$$\frac{\text{عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل مشروع في إطار البرنامج}}{\text{العدد الجملي للمنتفعين بتمويل في إطار البرنامج}} \times 100$$

<u>* المؤشر الفرعي عدد 02 :</u>

عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مراكز التربية المختصة
المنتفعين بتمويل مشروع في إطار البرنامج

$$\frac{\text{عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل مشروع في إطار البرنامج}}{\text{عدد الأطفال المرسمين بمراكز التربية المختصة}} \times 100$$

عدد الأطفال المرسمين بمراكز التربية المختصة

*** المؤشر الفرعي عدد 03 :** التّرفيع في عدد الأطفال من منظوري مراكز التربية المختصة و المُرسّمين بنشاط التربية المبكّرة الذين سيتم إدماجهم بالمسار المدرسي العادي، و بذلك يكون المؤشّر على النحو التالي :

$$\frac{\text{عدد الأطفال الموافق على إدماجهم}}{\text{العدد الجملي للأطفال بمراكز التربية المختصة}} \times 100$$

الجدول عدد 17 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين	%	-	-	-	-	15	16	17

- الهدف 3-1-2 :المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :**

الجدول عدد18 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1: النسبة العامة للأمية	%	18.3	**17.36**	**17.21**	16.1	15.9	15.7	15.2

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	%	24.8	**24.5**	**24.1**	23.8	23.4	23.0	22.7

2.2– تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد19 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج النهوض الاجتماعي

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	%15	- الشّروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في ركنها المتعلّق بالوقاية من خلال وضع خطة عمل وزارة الشؤون الاجتماعية لمقاومة التطرف 2017 – 2020 وتتضمن العمل على التصدي لعمليات الإستقطاب بهدف وقاية الفئات الاجتماعية الهشة من الوقوع في الإرهاب والتطرف من خلال برمجة جملة من الأنشطة مع أطراف الشراكة الحكوميين والمجتمع المدني والمنظمات - تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية لدعم دعم قدرات المتدخّلين الإجتماعيين بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي حول الرصد والتعهد الإدماج لفائدة الفئات الأكثر عرضة للإستقطاب في التطرف العنيف	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	57.778.799
				ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	703.100.000
				ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	67.600.000
				ن 4: التكفل و الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4.920.000

			- تطوير مجموعة من الأدوات العلمية والبيداغوجية لتقييم المخاطر والإحتياجات والإمكانيات المتاحة لمزيد إضفاء النجاعة على عمليتي التعهد وإعادة الإدماج - تنمية قدرات العاملين بمؤسسات النهوض الإجتماعي في إطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة - الشروع في تنفيذ مشروع الفرصة الثانية اللمراهقين والمراهقات وسيحتضن مركز الدفاع والادماج الاجتماعي قابس التجربة النموذجية الخاصة بالوزارة ويتمثل هذا المشروع في آلية شباك موحّد لإستقطاب وتوجيه المراهقين حسب إحتياجاتهم - الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة	ن 5: التكفل و إعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين ن 7 : البحوث الاجتماعية و متابعة الفئات الهشة ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	3.853.000 5.777.541 62.522.032
الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر 1:** النسبة العامة للأمية	%15.9	* مزيد تطوير تدخلات تعليم الكبار في إطار: - الاتفاقيتين الإطاريتين مع الوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي. - الإتفافية الإطارية مع وزارة شؤون المرأة والأسرة وكبار السن.	ن 6: تعليم الكبار	694.000
	المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	%23.4	- اتفاقية شراكة مع منظمة "dvvi " الألمانية المختصة في مجال تعليم الكبار * الانطلاق في إعداد خطة اتصالية متكاملة تضع في الاعتبار تعدد المشهد الإعلامي وإيلاء إعلام القرب القيمة الجدير بها في تحسيس الرأي العام بأهمية المشاركة والانخراط في البرامج والأنشطة التعليمية والمهارية والتثقيفية بما يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي * تنظيم ورشات عمل مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي لتفعيل مجالات التعاون المضمنة بالاتفاقيات الإطارية المبرمة في الغرض. * تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع منظمة روتاري نادي البحيرة تونس, لفائدة متفقدي التربية الاجتماعية ومعلمي التربية الاجتماعية في إدماج الوسائط الرقمية في تعليم الكبار. * تنظيم ورشات عمل لفائدة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي التربية الاجتماعية لتجويد آليات التصرف الفني والإداري والمالي في الوحدات الجهوية ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار		

3- نفقات برنامج النهوض الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج النهوض الاجتماعي :

الجدول عدد 20 : ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
		التبويب القديم	التبويب الجديد		المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((1) -(2))/(1)
التأجير	99.274.280	111.164.278	111.164.278	116.123.878	4.959.600	4.5%
التسيير	4.913.895	5.462.000	5.462.000	8.187.494	2.725.494	46.9%
التدخلات	565.779.678	737.283.000	744.283.000	775.897.000	31.614.000	4.2%
الإستثمارات	4.431.914	5.930.000	5.930.000	6.037.000	107.000	1.8%
العمليات المالية		7.000.000				
مجموع البرنامج	674.399.767	866.839.278	866.839.278	906.245.372	39.406.094	4.5%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 8 : مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

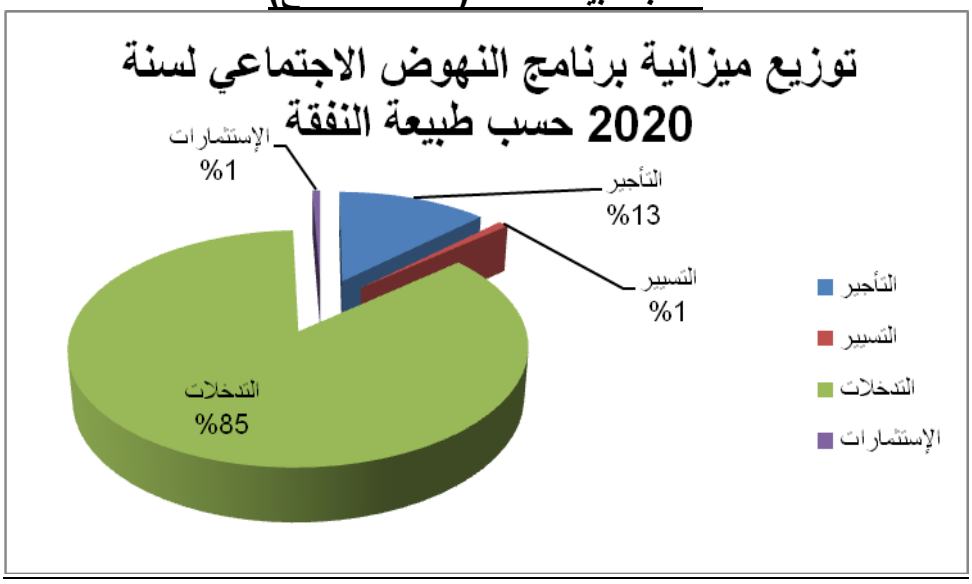

الجدول عدد 21 : ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية (1) 2019	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2019-2020)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/(1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**	**674.399.767**	**794.318.297**	**837.945.799**	**43.627.502**	**5.5%**
النهوض الاجتماعي (مركزي)	ن 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي		52.206.389	57.778.799	5.572.410	10.7%
	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل		671.200.000	703.100.000	31.900.000	4.8%
	ن 3 : الشراكة مع الجمعيات		48.010.000	67.600.000	19.590.000	40.8%
	ن 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية		5.101.000	4.920.000	-181.000	-3.5%
	ن 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين		8.177.000	3.853.000	4.324.000	-52.9%
	ن 6 : تعليم الكبار		8.623.908	694.000	-7.929.908	-92%
البرامج الفرعية الجهوية	الانشطة الجهوية		**78.621.987**	**68.299.573**	**-10.322.414**	**-13.1%**
النهوض الاجتماعي (جهوي)	ن 7 البحوث الاجتماعية					

	ومتابعة الفئات الهشة		**48.219.359**	**5.777.541**	**-42.441.818**	**-734.6%**
تونس				122.402		
أريانة				3.091,321		
بن عروس				254.198		
منوبة				140.369		
بنزرت				59.561		
نابل				314.693		
باجة				38.569		
زغوان				121.315		
الكاف				46.291		
سليانة				235.243		
القيروان				224.691		
القصرين				375.918		
قفصة				61.840		
سيدي بوزيد				58.959		
صفاقس				59.156		
المهدية				41.707		
المنستير				214.400		
قابس				45.412		
مدنين				60.219		
تطاوين				44.580		
توزر				33.827		
قبلي				46.707		
سوسة				33.865		
جندوبة				52.298		
النهوض الاجتماعي (جهوي)	ن 8 الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل		**30.402.629**	**62.522.032**	**32.119.403**	**105.6%**

تونس			11.055,971			
أريانة			296.755			
بن عروس			4.018,900			
منوبة			2.274,712			
بنزرت			4.088,791			
نابل			5.004,429			
باجة			3.053,523			
زغوان			1.499,333			
الكاف			2.503,852			
سليانة			2.997,222			
القيروان			3.398,832			
القصرين			5.935,845			
قفصة			215.000			
سيدي بوزيد			4.223,927			
صفاقس			202.250			
المهدية			1.665,092			
المنستير			3.455,289			
قابس			214.500			
مدنين			186,000			
تطاوين			129,050			
توزر			129,550			
قبلي			118.000			
سوسة			3.259,518			
جندوبة			2.622,691			
مجموع البرنامج		**674.416.872**	**866.839.278**	**906.245.372**	**39.406.094**	**4.5%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 9 : ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

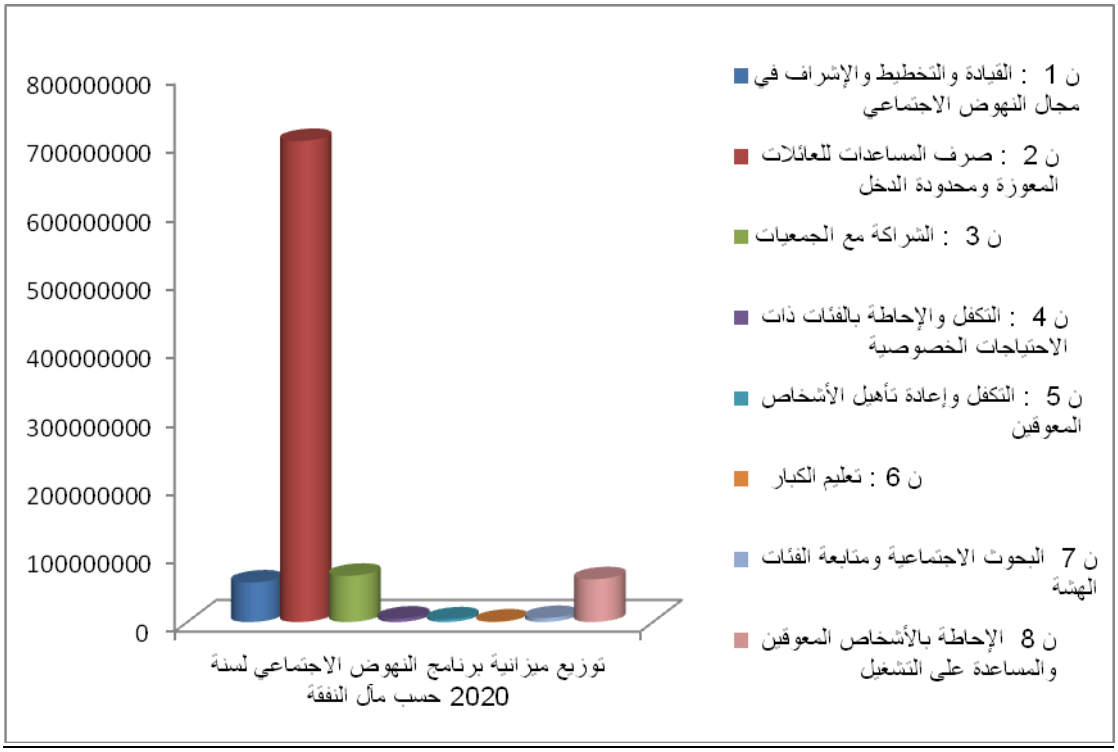

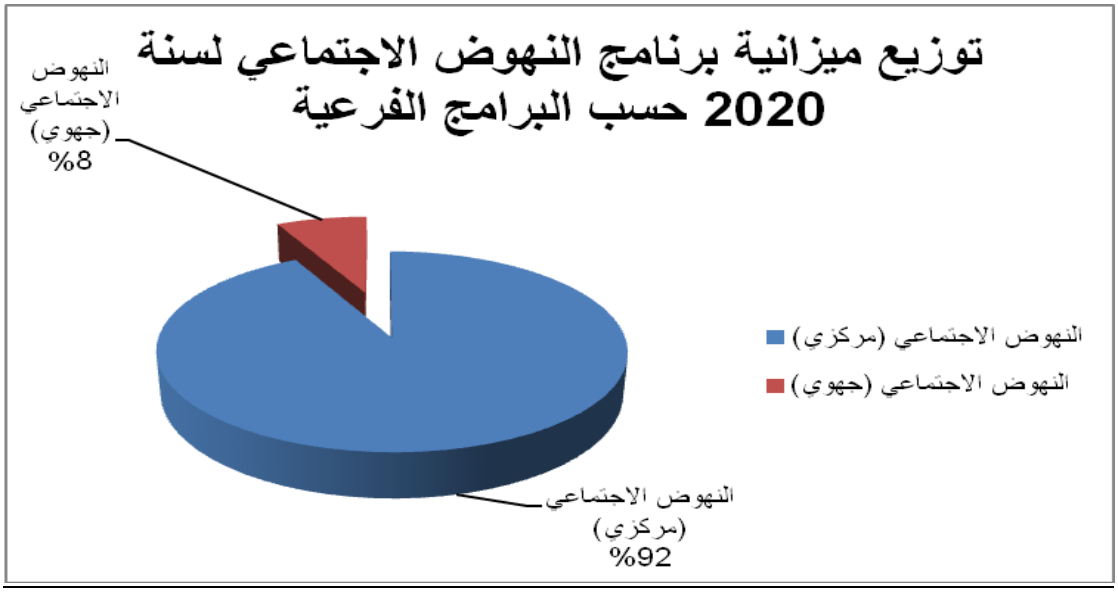

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج النهوض الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2019		التقديرات		
	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
التأجير	95.358.519	99.274.280	111.164.278	111.164.278	116.123.878	121769.252	130.344.090
التسيير	4.654.452	4.913.895	5.462.000	5.462.000	8.187.494	8504.537	9.103.999
التدخلات	528.920.796	565.779.678	737.283.000	744.283.000	775.897.000	813.750.611	870.891.311
الإستثمارات	5.246.615	4.431.914	5.930.000	5.930.000	6.037.000	6351.000	6.784.900
العمليات المالية			7.000.000				
المجموع	**634.180.382**	**674.399.767**	**866.839.278**	**866.839.278**	**906.245.372**	**950.375.400**	**1017.124.300**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد سمير المسلماني

تــم تعيينه بمقتـضى مقرر السيــد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 735 المؤرخ في 7 جوان 2019

1-1 تقديم البرنامج و استراتيجيته:

عملت وزارة الشؤون الإجتماعية على إرساء برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج في إطار أهداف تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

و في هذا الإطار عملت مصالح برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج على:

- ✓ تكثيف اللقاءات بالجالية التونسية و الكفاءات و رجال الأعمال وبممثلي الجمعيات الناشطة في المهجر قصد التعريف بالامتيازات الاستثمارية بتونس كم تم تنظيم ملتقيات بالداخل و الخارج وبالشراكة مع المؤسسات والإدارات العمومية ومع المنظمات الناشطة في المجال،
- ✓ إعداد دليل التونسي الذي يتضمن أهم القوانيين و الإجراءات الجديدة التي تهم الاستثمار و اجراءات العودة،
- ✓ الشروع في تركيز منصة اتصالية تتضمن معطيات متكاملة حول الجالية و الكفاءات الموجودة بالخارج.

✓ الشروع في تنظيم "أيام قرطاج للإبداع المهجري" لأول مرة من 13 الى غاية 19 أكتوبر 2018، بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الثقافية قصد استقطاب و التعريف بالكفاءات المبدعة في جميع المجالات الفنية من الجالية التونسية بالخارج.

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

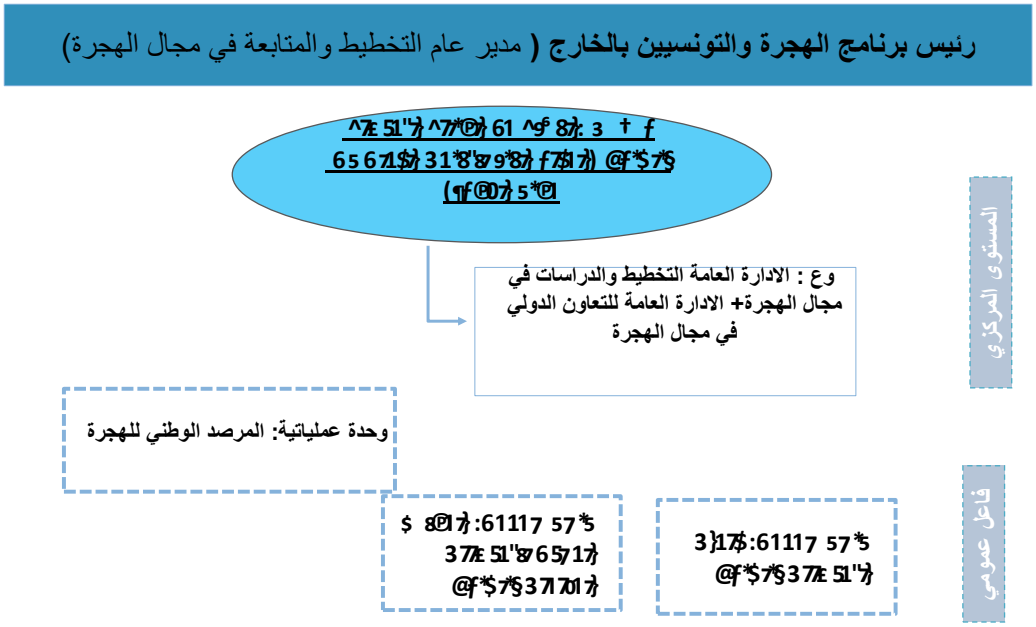

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

على المستوى الإستراتيجي: تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا وذلك بإرساء مخطط استراتيجي يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات مع الإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال ليشمل الأهداف الآتية :

- تقديم الأهداف :

الهدف 1.1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية:

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مرجع الهدف : تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** المتابعة والعمل مع جميع الأطراف المتدخلة على تحفيز التونسيين بالخارج على القيام بالإستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.

الجدول عدد 22 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.4

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م 2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج	%	4.2	**3.3**	**5.1**	8.1	9	10	12

الهدف 2 : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

تقديم الهدف 2.1.4: يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

مرجع الهدف : تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** متابعة الإستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج.

الجدول عدد 23 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.4

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م 2019	التقديرات		
		2016	2017*	2018*		2020	2021	2022
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%	% 60	**% 50**	**% 50**	%60	% 65	%70	% 75

* تراجع نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية جزئيا أو كليا خلال سنتي 2017 و 2018 يعود إلى تقلص الأنشطة بسبب انتهاء فترة اعتماد المشرفين على المراكز وعدم تعويضهم وذلك فيما يتعلق خاصة بمراكز: فيينا ونيس وبروكسال ومونتريال إضافة إلى غلق المركز الاجتماعي والثقافي ببون.

*سيتولى الديوان إعداد جذاذة وإرسالها إلى المشرفين على المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لاعتمادها في قيس نسبة رضا التونسيين بالخارج على خدمات هذه المراكز انطلاقا من موفى سنة 2019 مما يتيح إمكانية تطوير هذه الخدمات بما يتماشى مع رغبة رواد هذه المراكز.

2.2– تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 24 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج	%10	تنظيم ملتقيات وندوات تحسيسية بالخارج حول فرص الإستثمار وآليات التشجيع على الإستثمار بتونس	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	2.081.100
				ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	100.000
الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	% 65	دعم البرامج الإجتماعية والثقافية لفائدة الجالية بدار التونسي وزيادة عدد النوادي صلبها. علما وأن العديد منها مغلق للتأخير الحاصل في التعيينات (2017 – 2019)	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	25.290.000 ملاحظة: الصعوبات الحالية المسجلة في المالية العمومية تحول دون الحصول على الاعتمادات الضرورية المطلوبة عند مناقشة ميزانية البرنامج.

الإعتمادات المرصودة لفائدة المرصد الوطني للهجرة عن كل دراسة من طرف المنظمات الدولية تقدر بـ 33 ألف أورو (حوالي 100ألف دينار تونسي).

3- نفقات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

1.3- ميزانية البرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

الجدول عدد 25 : ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
		التبويب القديم	التبويب الجديد		المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((2)- (1))/ (1)
التأجير	15.963.839	17.111.470	17.111.470	22.470.100	5.358.630	31.3%
التسيير	2.219.138	2.409.500	2.409.500	3.191.000	781.500	32.4%
التدخلات	1.065.000	660.000	1.360.000	1.810.000	450.000	33.1%
الإستثمارات					-	
العمليات المالية		700.000				
مجموع البرنامج	**19.247.977**	**20.880.970**	**20.880.970**	**27.471.100**	**6.590.130**	**31.6%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 10 : مشروع ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

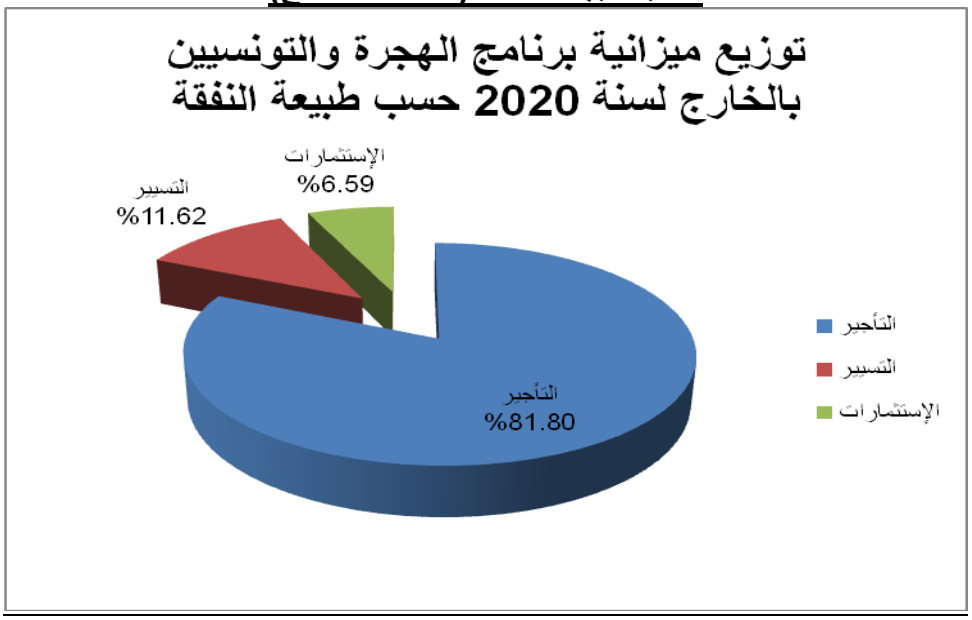

الجدول عدد 26 : ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((1) -(2))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**	**982.977**	**1.180.970**	**2.181.100**	**1.000.130**	**84.7%**
	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	982.977	1.130.970	2.081.100	950.130	84%
	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	-	50.000	100.000	50.000	100%
	الفاعليين العمومين	**18.265.000**	**19.700.000**	**25.290.000**	**5.590.000**	**28.4%**
	ن 3 : الإحاطة في مجال الهجرة	18.265.000	19.700.000	25.290.000	5.590.000	28.4%
مجموع البرامج الفرعية والانشطة						
مجموع البرنامج		**19.247.977**	**20.880.970**	**27.471.100**	**6.590.130**	**31.6%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 11 : ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

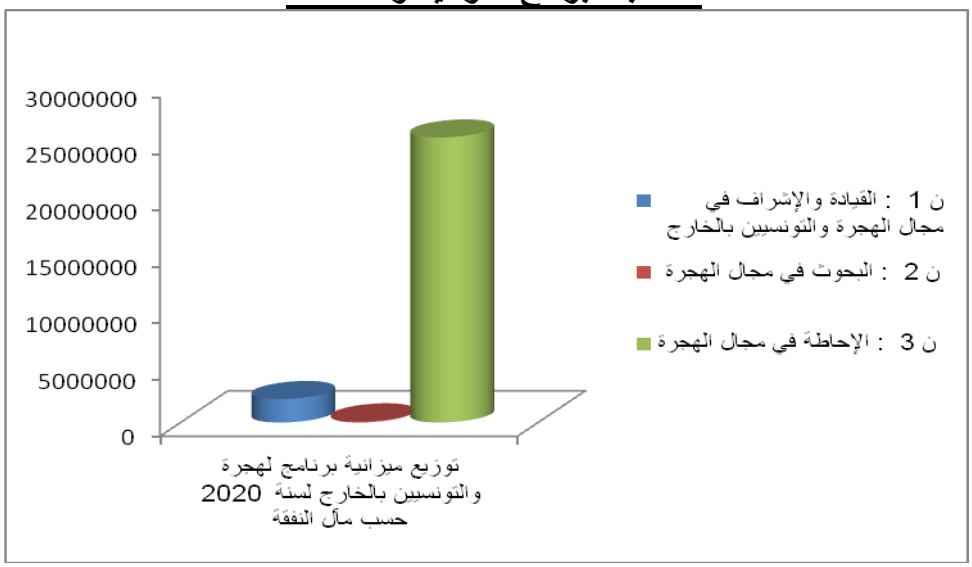

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2019		التقديرات		
	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
التأجير	15.289.915	15.963.839	17.111.470	17.111.470	22.470.100	23.550.000	25.198.500
التسيير	2.741.215	2.219.138	2.409.500	2.409.500	3.191.000	3.272.613	3.501.696
التدخلات	1.163.000	1.065.000	660.000	1.360.000	1.810.000	1.986.387	2.132.104
الإستثمارات							
العمليات المالية			700.000				
المجموع	19.194.131	19.247.977	20.880.970	20.880.970	27.471.100	28.809.000	30.832.300

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رئيس البرنامج : محمد المنصوري
المدير العام للمصالح المشتركة
طبقا للأمر الحكومي عدد 911 لسنة 2019 المؤرخ في 16 أكتوبر 2019.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

و في هذا الإطار عملت مصالح برنامج القيادة والمساندة على:

- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية-التصرف في المقرات والتجهيزات-تطبيقة تفقد الشغل-التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...

✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض و ببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

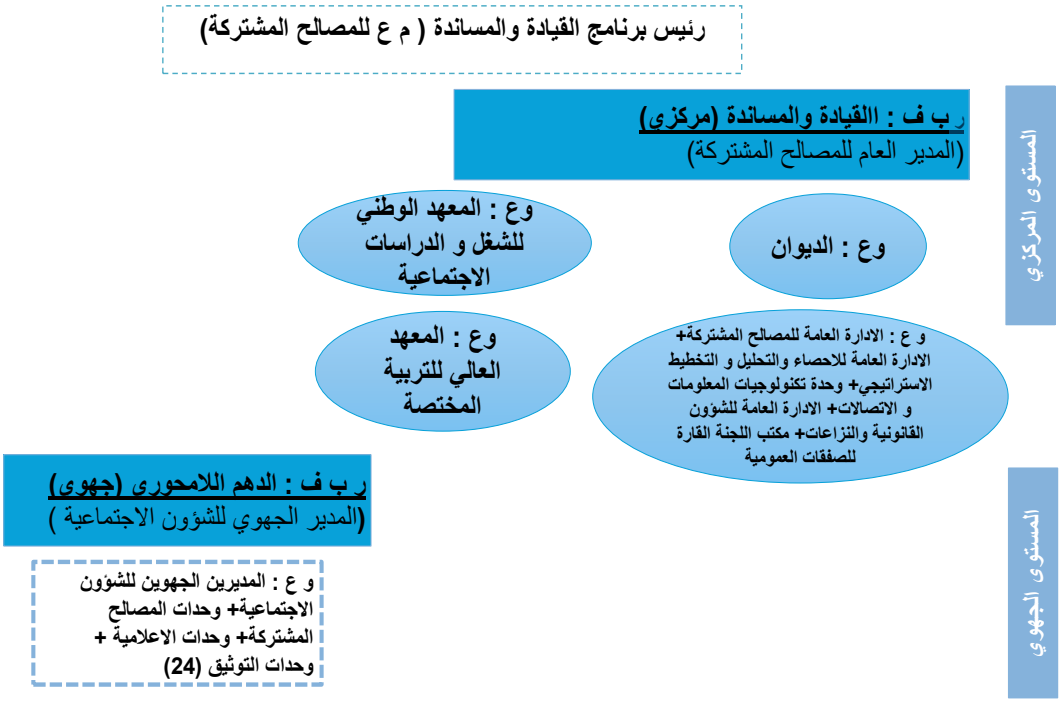

1.2- تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

✓ **فاعلية برنامج القيادة** و يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات من خلال :

- العمل على تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية و يندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،

- العمل على ترشيد نفقات التصرف و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيد النفقات و إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة و تكريس مبادئ النجاعة و الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على موارد الدولة ومردودية ميزانيتها و تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .

- العمل على ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات شوق الشغل و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها و ملائمته لمتطلبات سوق الشغل بغاية تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم وفي هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجيها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1.1.9: التحكم في كتلة الأجور

- تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير

- مرجع الهدف :

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** احتساب الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة

الجدول عدد 27 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم/ المنجز)	نسبة	%93.44	%96.04	%97.22	(1)% 97.4	%97.6	%97.8	%98

(1) نسبة انجاز متوقعة لحدود شهر ديسمبر 2019

- الهدف 2.1.9: فاعلية برنامج القيادة

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات
- **مرجع الهدف :**

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** احتساب نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

الجدول عدد 28 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف.2.1.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	3.5	2.9	3.45	3.41	3.3	2.3	3

2.2 – تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 29 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف: التحكم في كتلة الاجور	**نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي/ المنجز)**	%100.6	- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة - تدقيق التقديرات بناء على معطيات محينة حول الأعوان - تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب - إعداد بطاقات الوصف الوظيفي - إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة	ن 1 : القيادة	225.179
ه .ع 1: تحسين توزيع الموارد البشرية بالوزارة	**المؤشر العملياتي 1:** نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	17.040.578
الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**	%3.3	- إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية	ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	15.028.745

ه .ع 2: ترشيد اعتمادات التصرف (مركزي)	**المؤشر العملياتي2:** التخفيض في اعتمادات التصرف		- اعداد تطبيقية اعلامية تمكن من التصرف في المعدات والبناءات - اعداد جرد المعدات والبناءات - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي - ترشيد الاستهلاك - إعداد أدلة الاجراءات		
ه .ع 3: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل	**المؤشر العملياتي 3:** نسبة الادماج المهني للطلبة		- اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص والجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية	ن 4 : التعليم العالي	7.287.729
ه .ع 4: ترشيد اعتمادات التصرف (جهوي)	**المؤشر العملياتي4:** التخفيض في اعتمادات التصرف			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى الامركزي	4.477.533

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة :

1.3- ميزانية البرنامج القيادة والمساندة :

الجدول عدد 30 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)		تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2020-2019)	
		التبويب القديم	التبويب الجديد		المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((1) -(2))/ (1)
التأجير	32.104.369	34.767.755	34.767.755	45.956.447	11.188.692	32.2%
التسيير	5.090.517	5.372.000	5.372.000	5.816.041	444.041	8.3%
التدخلات	3.731.000	4.413.000	4.413.000	4.437.000	24.000	0.5%
الإستثمارات	2.647.644	4.735.000	4.735.000	6.950.000	2.215.000	46.8%
العمليات المالية						
مجموع البرنامج	43.573.529	49.287.755	49.287.755	63.159.488	13.871.733	28.1%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 12 : مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

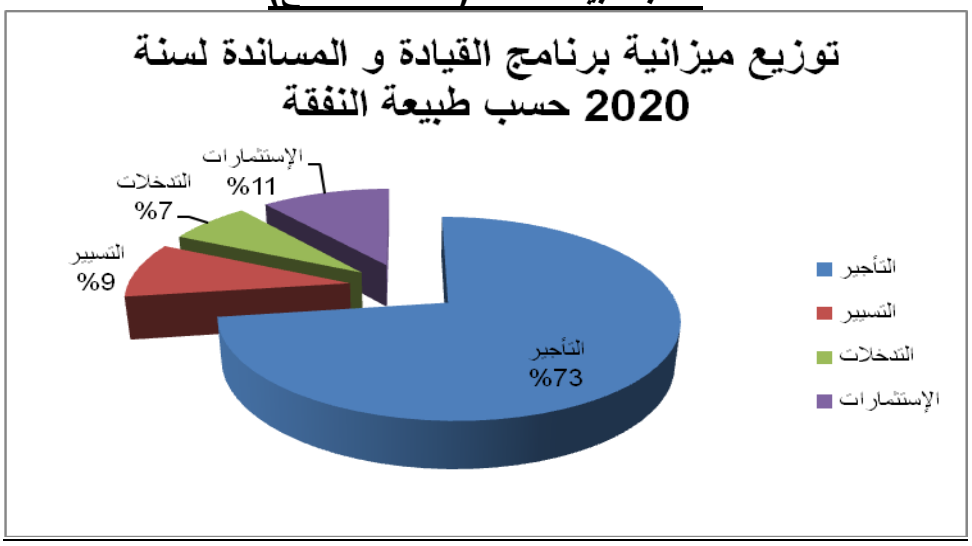

الجدول عدد 31 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر (2019-2020)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/(1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		**30.188.031**	**39.582.231**	**9.394.200**	**31.1%**
القيادة والمساندة (مركزي)	ن 1 : القيادة		328.770	225.179	-103.591	-31.5%
	ن 2 : التصرف في الموارد البشرية		11.185.798	17.040.578	5.854.780	52.3%
	ن 3: التصرف في الموارد اللوجستية		9.067.168	15.028.745	5.961.577	65.7%
	ن 4 : التعليم العالي		9.606.295	7.287.729	-2.318.566	-24.1%
البرامج الفرعية الجهوية	**الانشطة الجهوية**					
الدعم اللامحوري (جهوي)	ن 5: تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي		**19.099.724**	**23.577.257**	**4.477.533**	**23.4%**
تونس				1.480.196		
أريانة				568.568		
بن عروس				908.838		
منوبة				671.255		
بنزرت				665.924		
نابل				707.045		
باجة				506.123		
زغوان				335.864		

الكاف					1.214.355		
سليانة					1.041.709		
القيروان					824.648		
القصرين					3.501.984		
قفصة					1.213.860		
سيدي بوزيد					816.002		
صفاقس					811.788		
المهدية					1.165.345		
المنستير					779.063		
قابس					865.309		
مدنين					426.017		
تطاوين					946.814		
توزر					1.165.247		
قبلي					863.405		
سوسة					804.918		
جندوبة					1.292.980		
مجموع البرنامج		43.573.529	49.287.755	63.159.488	13.871.733	28.1%	

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 13 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

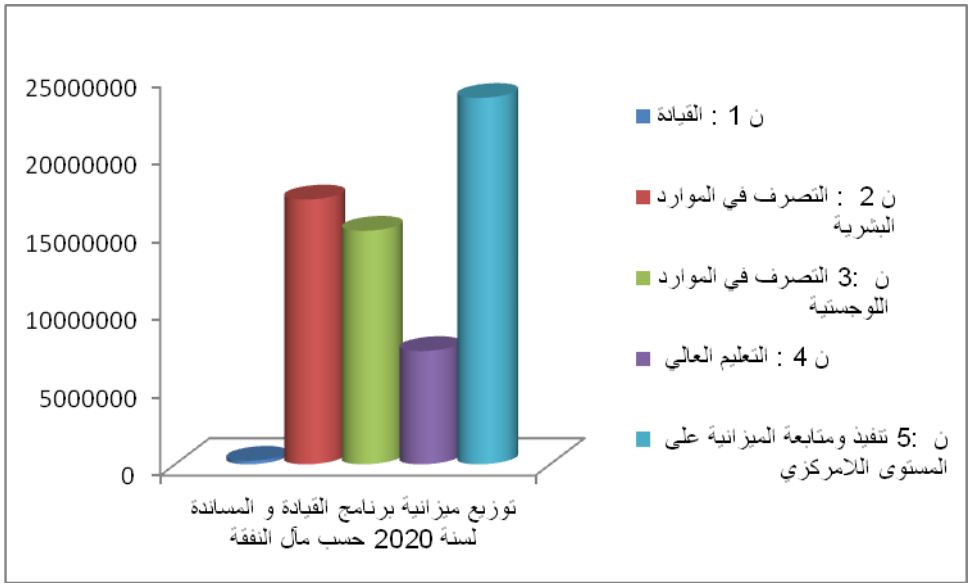

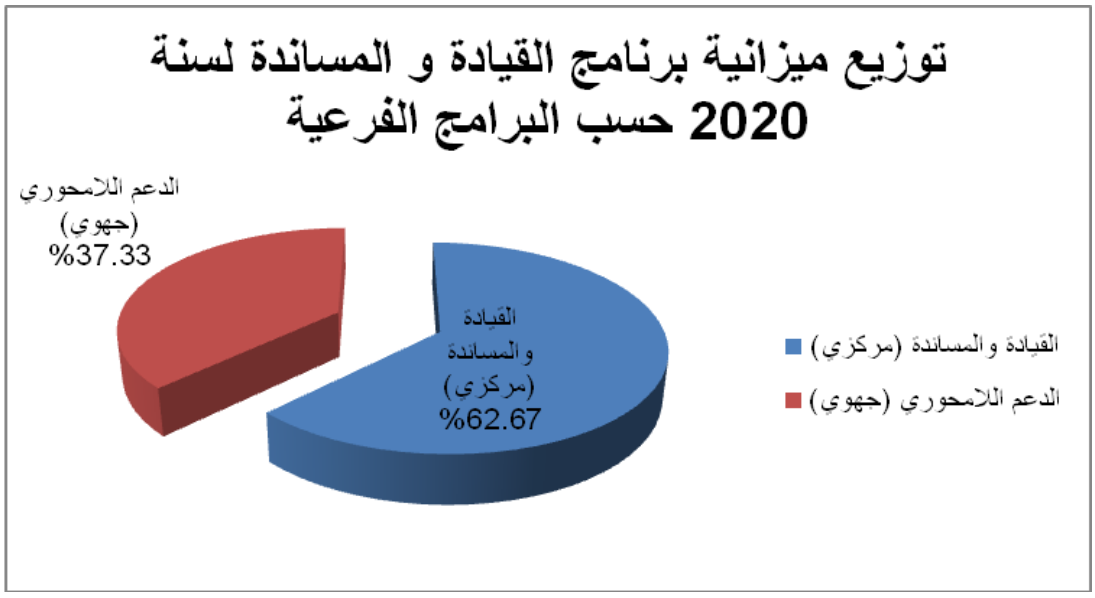

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج القيادة والمساندة:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2019		التقديرات		
	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
التأجير	30.655.577	32.104.369	34.767.755	34.767.755	45.956.447	48.208.313	51.582.895
التسيير	4.782.807	5.090.517	5.372.000	5.372.000	5.816.041	6.250.000	6.688.105
التدخلات	3.118.833	3.731.000	4.413.000	4.413.000	4.437.000	4.506.687	4.821.000
الإستثمارات	3.339.784	2.647.644	4.735.000	4.735.000	6.950.000	7.270.000	7.795.000
العمليات المالية							
المجموع	**41.897.001**	**43.573.529**	**49.287.755**	**49.287.755**	**63.159.488**	**66.235.000**	**70.887.000**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان توفر شروط العمل اللائق
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد العمال المشمولين بالزيارات/عدد العمال الجملي على المستوى الوطني
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** بطاقة الزيارة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شهرية/ سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
6. **تاريخ توفر المؤشر :** موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** الحرص على تطبيق تشريع الشغل
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد زيارات التفقد	زيارة	19913	18297	17699	20000	20500	21000	21000
نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%	48.35	49.83	46.48	49.40	49.9	59.88	59.88
عدد العمال المشمولين بالزيارات	عامل	484512	499358	465733	495000	500000	600000	600000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني	عامل	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933

(*) حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2016.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ نظرا لتدعيم أقسام تفقدية الشغل والمصالحة جزئيا بسيارات إدارية (جديدة وقديمة) والحرص المتواصل على تحقيق الأهداف المرسومة بالمنشور عدد 5 الصادر بشهر مارس 2015، تم تحقيق قفزة نوعية في عدد الزيارات لسنة 2015 والتي ركزت على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي لا يوجد بها نقابات وهو ما يفسر ارتفاع عدد الزيارات وتراجع عدد العمال المشمولين بالزيارات.
- ✓ حرصا من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة تم التركيز على نجاعة تدخل متفقدي الشغل وتغطيتهم لأكبر عدد ممكن من العمال بالمؤسسات المهيكلة دون إهمال المؤسسات الصغري والمتوسطة (غير ملزمة بتركيز هياكل حوار) وهو ما يفسر ارتفاع عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد لسنة 2016.
- ✓ كان من المتوقع الترفيع في عدد زيارات التفقد وفي عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنوات 2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 إلا أنّ عدم تمكين برنامج الشغل والعلاقات المهنية من الاعتمادات المطلوبة وعدم برمجة إقتناء سيارات جديدة وانتدابات اضافية نتج عنه التقليص في التقديرات، وتم تأكيد ذلك بنسب الإنجاز إلى حدود سنة 2018، وذلك تماشيا مع الإمكانيات الموضوعة على ذمته خاصة وأن جزء كبير من أسطول السيارات أصبح متهالكا.
- ✓ بالنسبة لسنتي 2021 و2022، وان توفرت وسائل نقل وانتدابات متفقدي شغل وبعد دخول المنظومة المعلوماتية حيز التطبيق وتسجيل كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والمصالحة خلال سنة 2020، ستتمكن مصالح تفقدية الشغل من تحسين عدد الزيارات وعدد العمال المشمولين بها.

من المنتظر إحالة 13 متفقد شغل على التقاعد من سنة 2017 إلى آخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تطور التقديرات إلى غاية سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

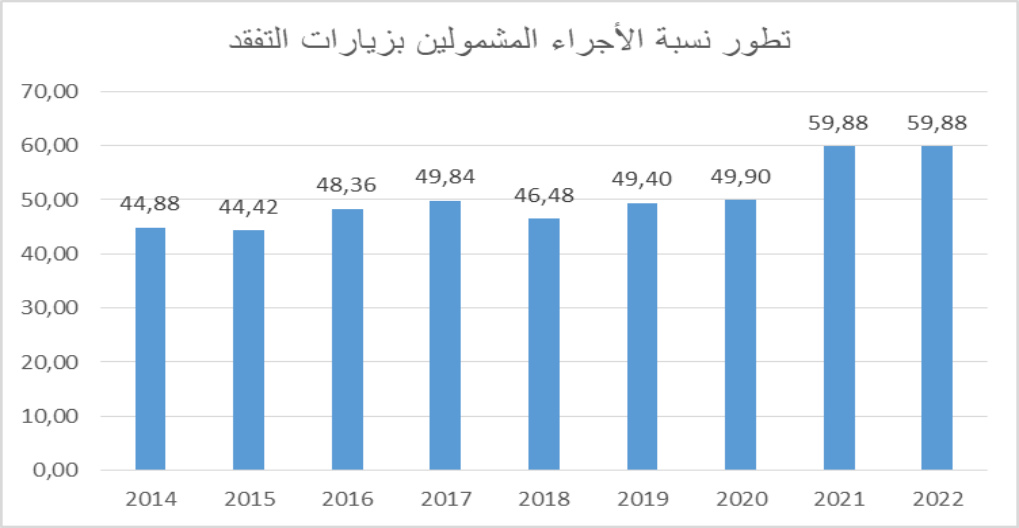

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (الوحدة: أ.د)
المؤشر: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%59.88	59.88%	%49.9	ت 1: نصح المؤجرين بجدوى تطبيق القانون	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	2.800.495
				ت 2: ارشاد المؤجرين لكيفية تسوية وضعيتهم القانونية	ن 2 : الرقابة والمصالحة	13.919.191
				ت 3: توضيح وتفسير النقاط القانونية غير الواضحة	ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1.100.000
				ت 4: التعريف بالبرامج الخاصة بتشجيع المؤجرين في مجال القانون الاجتماعي	ن4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	554.583
				ت 5: تفسير حقوق وواجبات العامل	ن 5 : تفقد طب الشغل	4.451.806
				ت 6: الرد على المأموريات الإدارية والقضائية		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرات لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012 ما عدى واحدة خلال سنة 2016 أفرزت إنتداب 04 متفقدي شغل مع العلم أنّ العدد الحالي لمتفقدي الشغل بالجهات يساوي 332 متفقد منهم **236** يمكن تكليفهم بالمراقبة ومن المنتظر أن يحال على التقاعد 13 متفقد شغل خلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2019.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الدور الرقابي المناط بعهدة متفقدي الشغل حاليا كان يقوم به قبل جانفي 2011 ما يقارب **400** متفقد شغل ومصالحة.

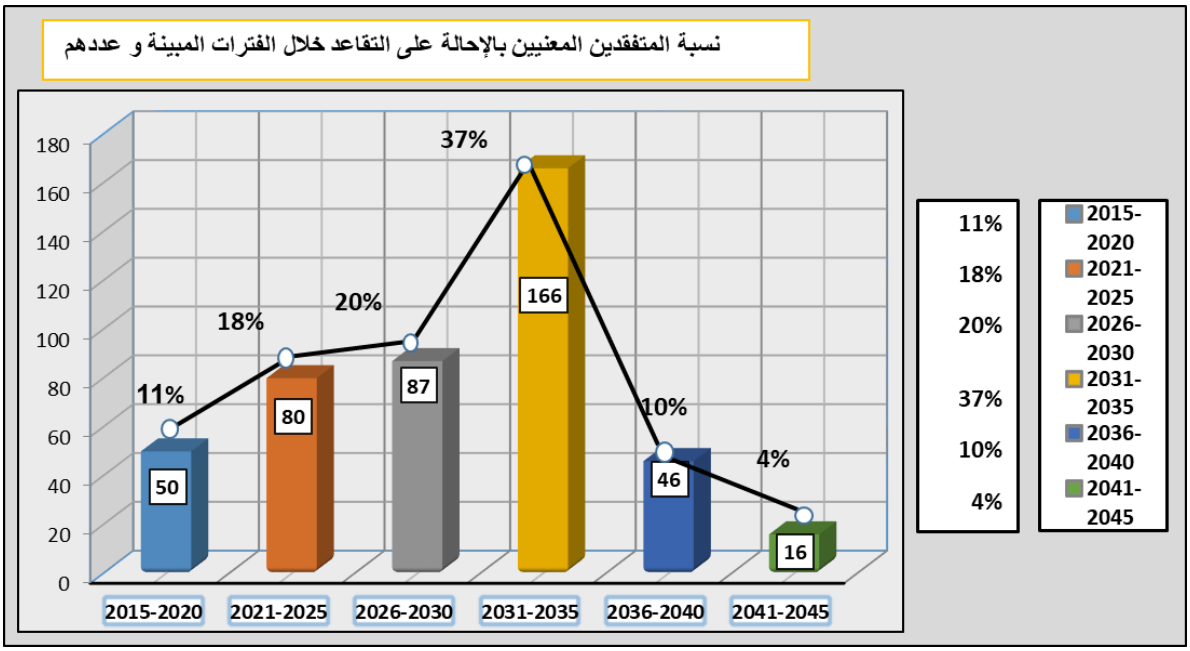

نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة وحوالي 10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).

تم إحالة 8 متفقدي شغل على التقاعد في سنة 2017 وسيتم إحالة إجمالي 13 متفقدا إلى أواخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تقديرات نسبة تطور عدد الزيارات لسنة 2017 وما بعدها خاصة وأنه حتى وإن وقع انتداب متفقدين جدد فإنهم لن يتمكنوا من تقديم الإضافة إلا بعد سنة على الأقل.

عدم توفر جهة تمكننا من إحصائيات دقيقة ومحينة حول المؤسسات الاقتصادية والمعلومات الفنية الخاصة بها التي تمكننا من برمجة أهداف دقيقة وواقعية (في انتظار استكمال مراحل تفعيل المنظومة المعلوماتية التي هي بصدد الإختبار النهائي).

- نقص في التجهيزات الفنية في مجال طب الشغل.
- نقص في عدد السواق وعدد الأعوان الإداريين (كتبة و حجاب وأعوان أرشيف).
- نقص في عدد الأطباء المتفقدين للشغل وصعوبة في سد الشغورات ببعض الولايات، خاصة الداخلية منها.
- نقص في الإطار الفني (مهندسون وفنيون سامون في الصحة والسلامة المهنية).
- نقص في المواد المكتبية.
- كميات البنزين المخصصة لسيارات أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية، غير كافية.
- عدم وجود وحدات محلية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالمناطق الصناعية الكبرى.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-1

تسمية المؤشر : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
4. **تعريف المؤشر:** الأعباء/ المداخيل
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** الأعباء/ المداخيل
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية / الصندوق الوطني للتأمين على المرض
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** انظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018 *	2019 (1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 118,7	% 118	% 117	% 116	% 115	% 114	% 113
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 143,8	% 144	% 144	% 143	% 142	% 141	% 140
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 99,3(**)	% 107,2(**)	% 124,8	% 120,9	% 110,9	% 112,4	% 115,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 101,3(**)	% 122,8(**)	% 125,8	% 121,3	% 111	% 112,5	% 116
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%87,1	%86,3	%82	%76,4	%77,07	%77,8	%78,5
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%94,2	%94,1	%89,7	%83,2	%84	%85,1	%86,3

(1) تقديرات

* تقديرات نهائية بناء على المعطيات الواردة من مصالح الصناديق الاجتماعية

(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبين الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمداخيل الصعوبات المالية التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد والتي وباتت تهدد بصفة جدية استمرارية إسداء منافع الضمان الاجتماعي في ظل الضغوطات الحادة على مستوى السيولة.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

- **<u>بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u>**

تحسنت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) بصفة طفيفة ومتواصلة من 118,7 % سنة 2016 الى 117 % سنة 2018 و 116% سنة 2019 (115% سنة 2020) وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات بنسق أرفع من تطور الأعباء (10% مقابل 9%) .أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد سجل بدوره تحسنا طفيفا في نسبة توازنه المالي (143,8% سنة 2016 مقابل 143% سنة 2019).

وتعزى النتائج السلبية المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أساسا الى جملة من العوامل تتمثل بالخصوص في التأثير المزدوج للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب وحجم القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) تحسنا طفيفا سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت على التوالي 3, 99 % و2, 107 % وذلك بفعل الاعتمادات التي تم رصدها من ميزانية الدولة لفائدة الصندوق (300 م د سنة 2016 و500 م د سنة 2017).وقد شهدت هذه النسبة تدهورا سنة 2018 ومن المنتظر أن تتحسن من جديد سنتي 2019 و2020 بمفعول الإنعكاس المالي لإصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي.وقد سجل فرع الجرايات نفس المنحى.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض**

واصل الصندوق تسجيل توازنا بين الأعباء والمداخيل حيث بلغت نسبة التوازن الجملي 82% سنة 2018 ومن المتوقع أن تبلغ 76,4% سنة 2019 وقد سجل نظام التأمين على المرض بدوره توازنا بين الأعباء والمداخيل.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

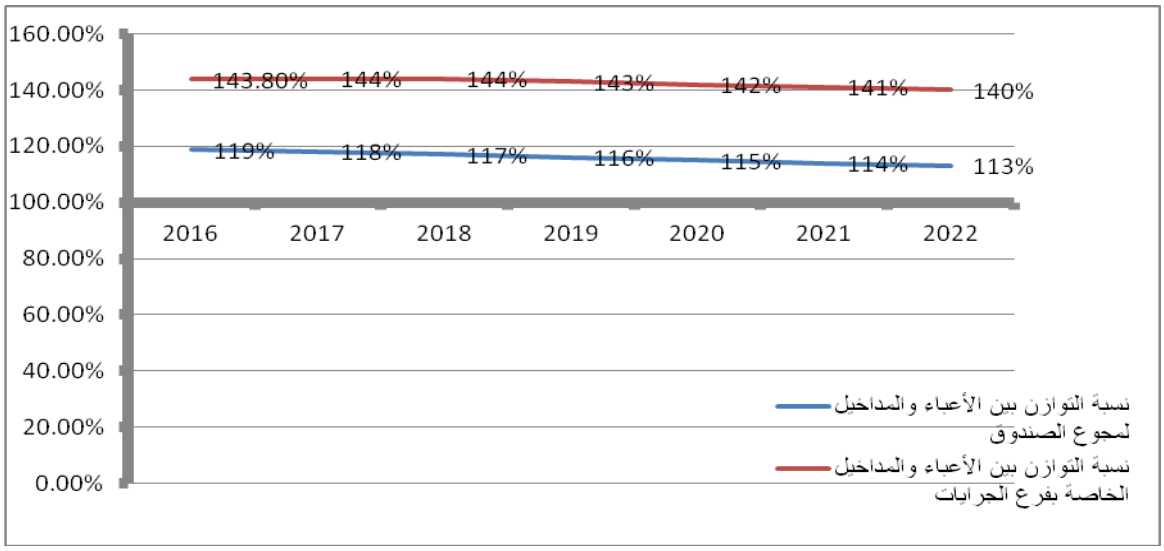

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

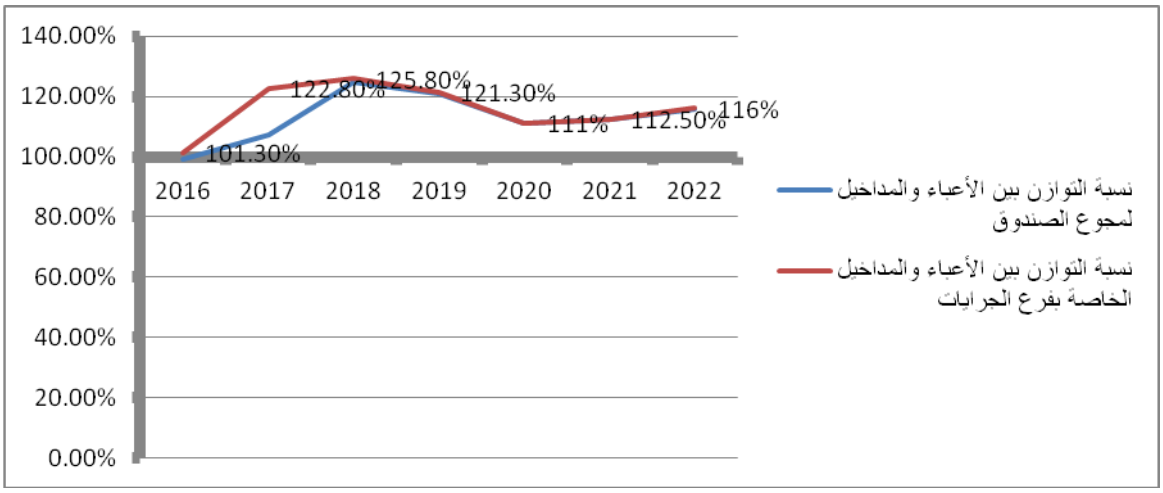

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على المرض

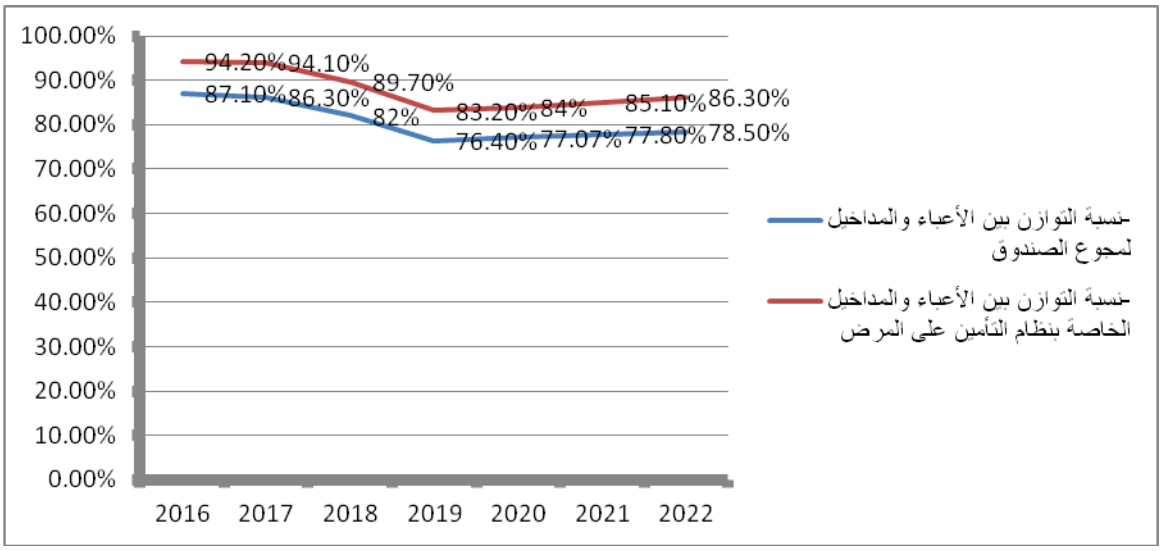

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل	أنظر جدول	أنظر جدول	أنظر جدول	- دخول اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التنفيذ - طلب تفعيل أحكام الفصل 87 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 والذي أحدث مساهمة استثنائية بـ 1 % من معاملات البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجال الاتصالات والشركات العاملة في مجال النفط والمحروقات لصالح الصناديق الاجتماعية وذلك ابتداء من أول جانفي 2020 والسنوات الموالية، - اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد.	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	- 484.682.965

				- اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2020 تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات plus-values de cessions de biens immobiliers ،الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة....		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:/

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-2

تسمية المؤشر : نسبة الإستخلاص

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
3. **تعريف المؤشر:** المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** السجلات المحاسبية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية	%							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 91,3	% 92,6	% 91,5	% 91	% 92	% 93	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 47,0	% 48,4	% 48	% 50	% 52	% 55
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%17	%24	%28,3	%20	%23	%24	%25

(1) تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 91,5% سنة 2018 ومن المنتظر أن تبلغ 91 % سنة 2019. في المقابل، بقيت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي في حدود 48 %. أما بخصوص نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة فقد بلغت 28,3 % سنة 2018 و من المتوقع أن تبلغ 20% سنة 2019.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

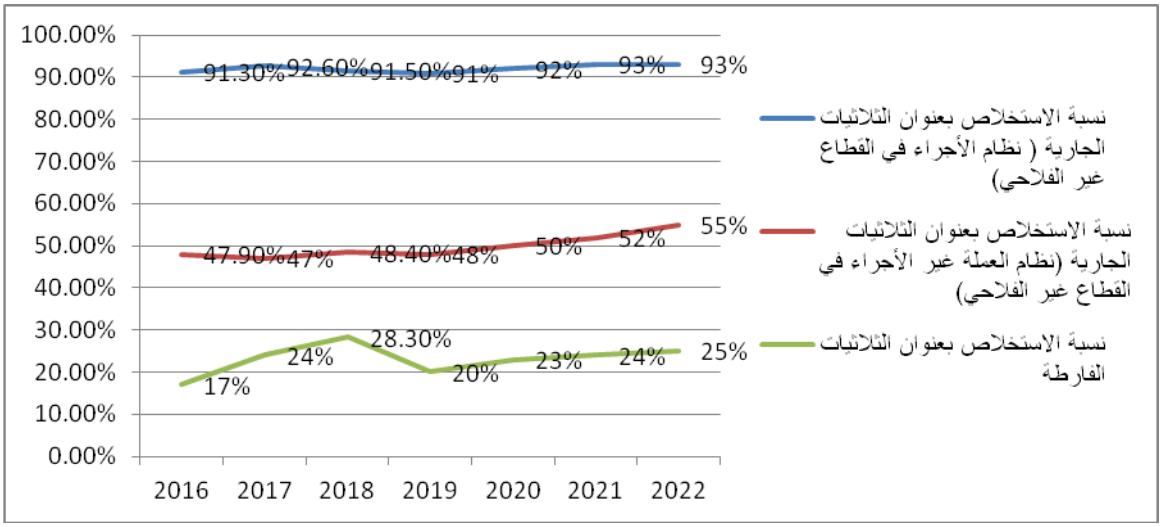

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	أنظر جدول	أنظر جدول	أنظر جدول	- تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية (استكمال التطبيقة الإعلامية الخاصة بالمراقبة وتركيزها، تركيز التطبيقة الإعلامية الخاصة بمتابعة بطاقات الإلزام لدى عدول التنفيذ، تكوين المراقبين) - تطوير وسائل الاستخلاص الإلكتروني من خلال	ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	10.350.000 - انشطة تمول على ميزانية الفاعل العمومي

		تركيز آلات للدفع بواسطة البطاقة البنكية (TPE) بكافة شبابيك مكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال إبرام اتفاقية مع الإدارة العامة للأداءات تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي. - إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2020 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو				

				طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها. - الشروع في لامركزية استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات والمنخرطين عند وضع منظومة الاستخلاص حيز الاستغلال. - اقتراح تسوية مُتخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تجاه وزارة المالية بعنوان الضرائب والأداءات المحجوزة على الجرايات ومسديي الخدمات، من مستحقاته المتخلدة بذمّة الوزارات وبعض المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية. - مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوقي الضمان الاجتماعي - الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي تدعيم المراقبة الإدارية والطبية		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-2-1

تسمية المؤشر : نسبة التغطية الإجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التغطية الإجتماعية
3. **تعريف المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد العمال المصرح بهم وعدد السكان المشتغلين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018	2019 [1]	2020	2021	2022
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 79,05	% 79,16	% 80,73	% 81,6	% 82,48	% 83,37	% 84,27
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,76	% 11,10	% 11,13	% 11,31	% 11,50	% 11,69	% 11,88
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,3	% 98,38	% 98,76	% 98,81	% 98,85	%	% 98,95

	98,90							
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 82,04	% 82,33	% 83,82	% 84,78	% 85,75	% 86,73	% 87,72
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 81,06	% 81,66	% 83,44	% 83,85	% 84,27	% 84,69	% 85,11
المجموع	%	**% 79,41**	**% 79,61**	**% 80,84**	**% 81,75**	**% 82,66**	**% 83,57**	**% 84,5**

(1) تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ارتفعت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص من 79,4 % سنة 2016 الى 81,75% (متوقع) سنة 2019. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة (في حدود 11,1% سنة 2018 و11,3% سنة 2019) نظرا لقلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

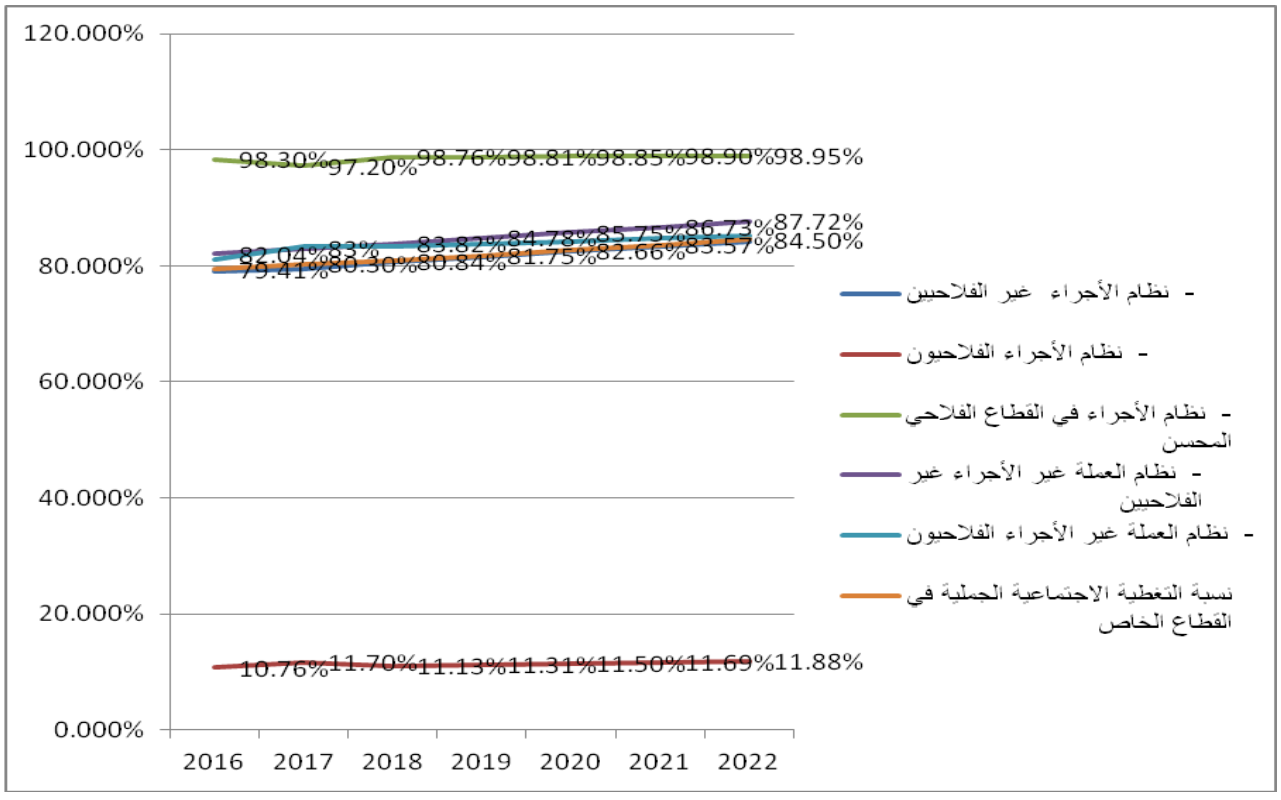

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	أنظر جدول	أنظر جدول	أنظر جدول	- تكثيف المراقبة الميدانية (porte à porte) وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق حملات تحسيسية في إطار خطة اتصالية شاملة وإعداد مطويات للتعريف بأنظمة الضمان الاجتماعي وإعداد برامج إعلامية في شكل سلسلة واب فيديو 2D تبث على مواقع التواصل الاجتماعي - مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف - مقاومة التهرب الاجتماعي - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة إحداث وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط - اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016. - اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps)	115.639.000 - انشطة تمول على ميزانية الفاعل العمومي

				الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : : 2-3-1

تسمية المؤشر : آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
3. **تعريف المؤشر:** آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** آجال
2. **وحدة المؤشر :** عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الصناديق الإجتماعية
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصناديق الاجتماعية
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المحتوى	الإنجازات					الأهداف		
	2016	2017	2018	2019[1]	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	41	46	43	40	38	35
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	% 85,6	% 85	% 87,8	% 90	% 92	% 93,5	% 95
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98,2	% 98,2	% 98,3	% 99	% 99,1	% 99,3	% 99,5
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	% 97,4	% 96,5	% 96,5	% 97,5	% 97,8	% 98,1	% 98,5
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	% 85,1	% 78	% 81,6	% 82	% 83	% 84	% 85
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							

آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	21,82	21	29,3	34,3	29	25	21
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	بين 38,5 و 54,3	121	134,6	100,4	100	95	90
• خلاص الصيادلة	بين 30 و 41	111	122	81	80	75	70
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	38,65	75,3	114,2	117	116	114	111
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,1	14	11	12	11	10	9
• زرع الكلى	32,3	18	23	40	35	30	21
• زرع النخاع الشوكي	18,3	18	22	13	12	11	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14,8	14	13	13	7	7	7
• تفتيت حصى الكلى	8,8	9	8	8	7	7	7
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	12,8	8	14	14	12	10	7
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 49	من 5 الى 53	من 5 الى 50	من 5 الى 47	من 5 الى 45
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	9,8	10	11	9	8	7	7
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	9,0	15	19	18	15	12	10

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
(1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

▪ بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

تقلصت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة من 58 يوم سنة 2016 الى 46 يوم سنة 2018 (43 يوم سنة 2019)

▪ بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد في الآجال المحددة في 90% من الحالات سنة 2019.

أما بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل وتصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام، فإنها تتم في الآجال المحددة سنة 2019 بنسبة 99% بالنسبة لجرايات التقاعد و82% بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام و 97,5% بالنسبة لجرايات الترمل.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

ارتفعت آجال استرجاع المصاريف من 22 يوما سنة 2016 الى 29 يوم سنة 2018 و 34 يوما سنة 2019.

أما بخصوص آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2017 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2016 وذلك نتيجة الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة لديه نتيجة تواصل تأخر صندوقي الضمان الاجتماعي في تحويل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه في الآجال المحددة. وقد سجلت آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية تحسنا طفيفا سنة 2019 مقارنة بالآجال المسجلة سنة 2018.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد بقيت سنة 2019 عموما في حدود النتائج التي تم تسجيلها سنة 2018 باستثناء الخدمة المتعلقة بزرع الكلى التي سجلت ارتفاعا في الآجال من 23 يوم سنة 2018 الى 40 يوم سنة 2019 والخدمة المتعلقة بزرع النخاع الشوكي التي شهدت تحسنا في الآجال من 22 يوم سنة 2018 الى 13 يوم سنة 2019.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

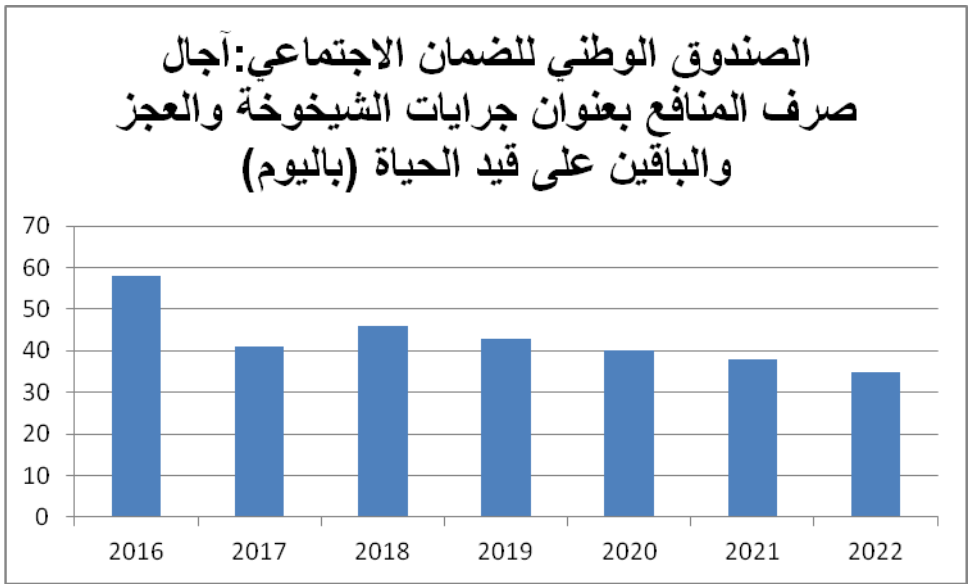

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال)

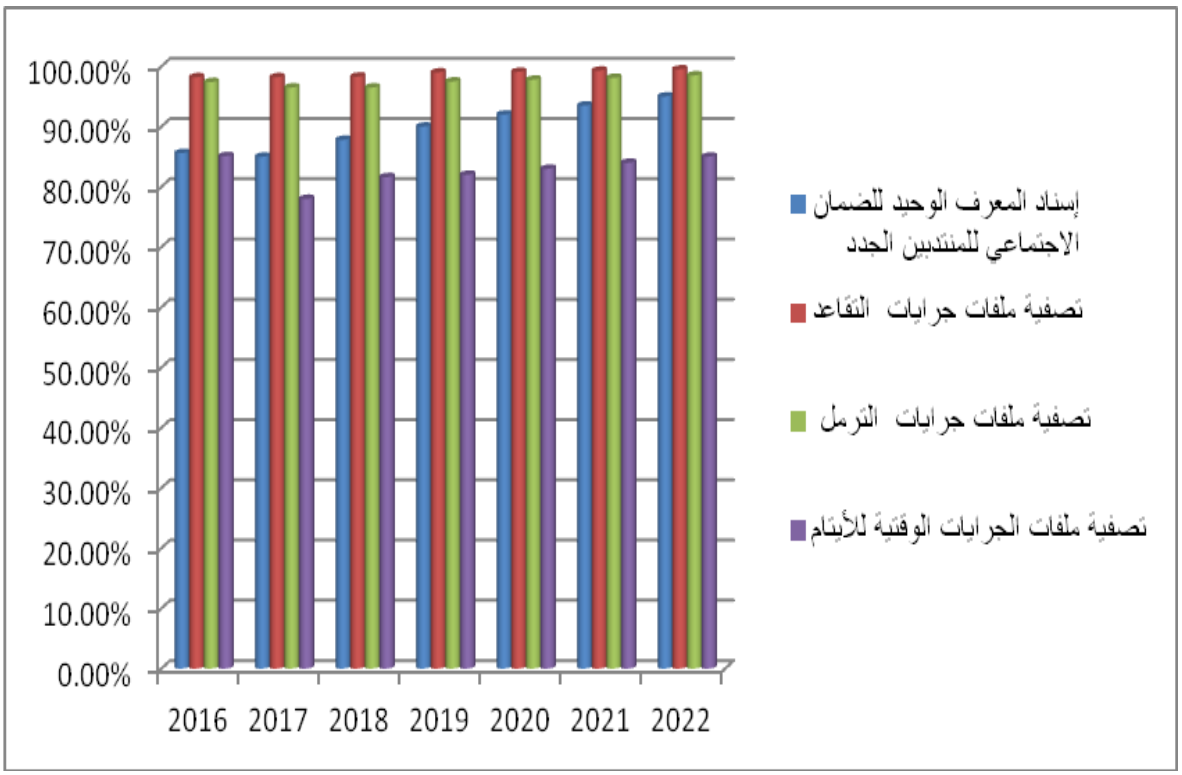

الصندوق الوطني للتأمين على المرض: آجال إسداء الخدمات

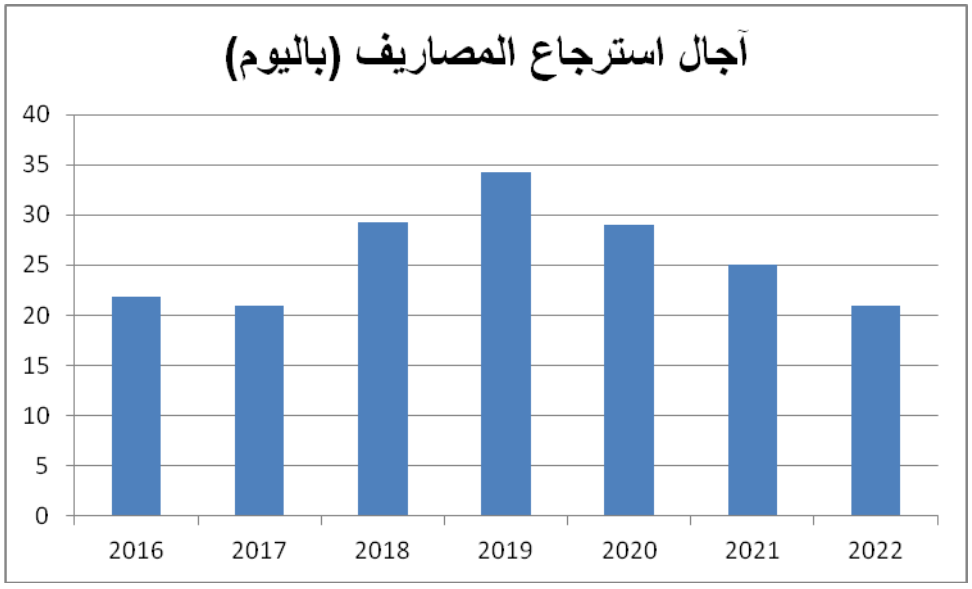

آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية (باليوم)

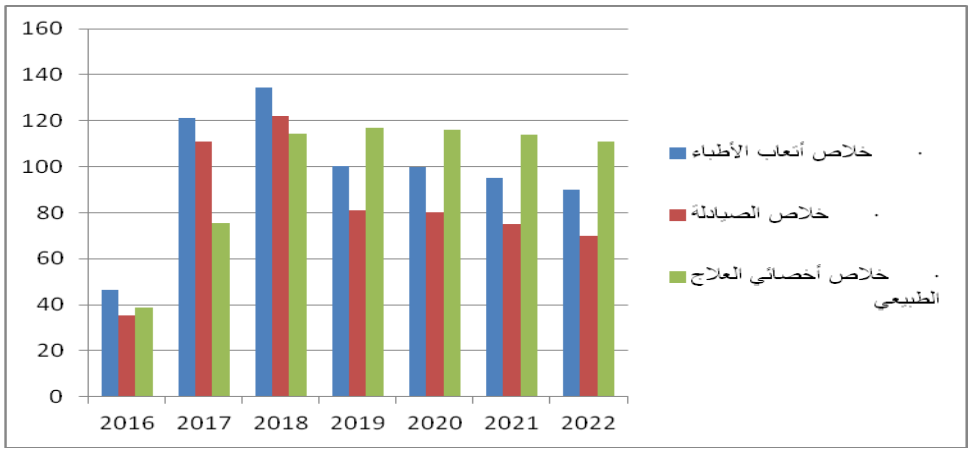

المسبقة للموافقة الخاضعة بالخدمات التكفل آجال (باليوم)

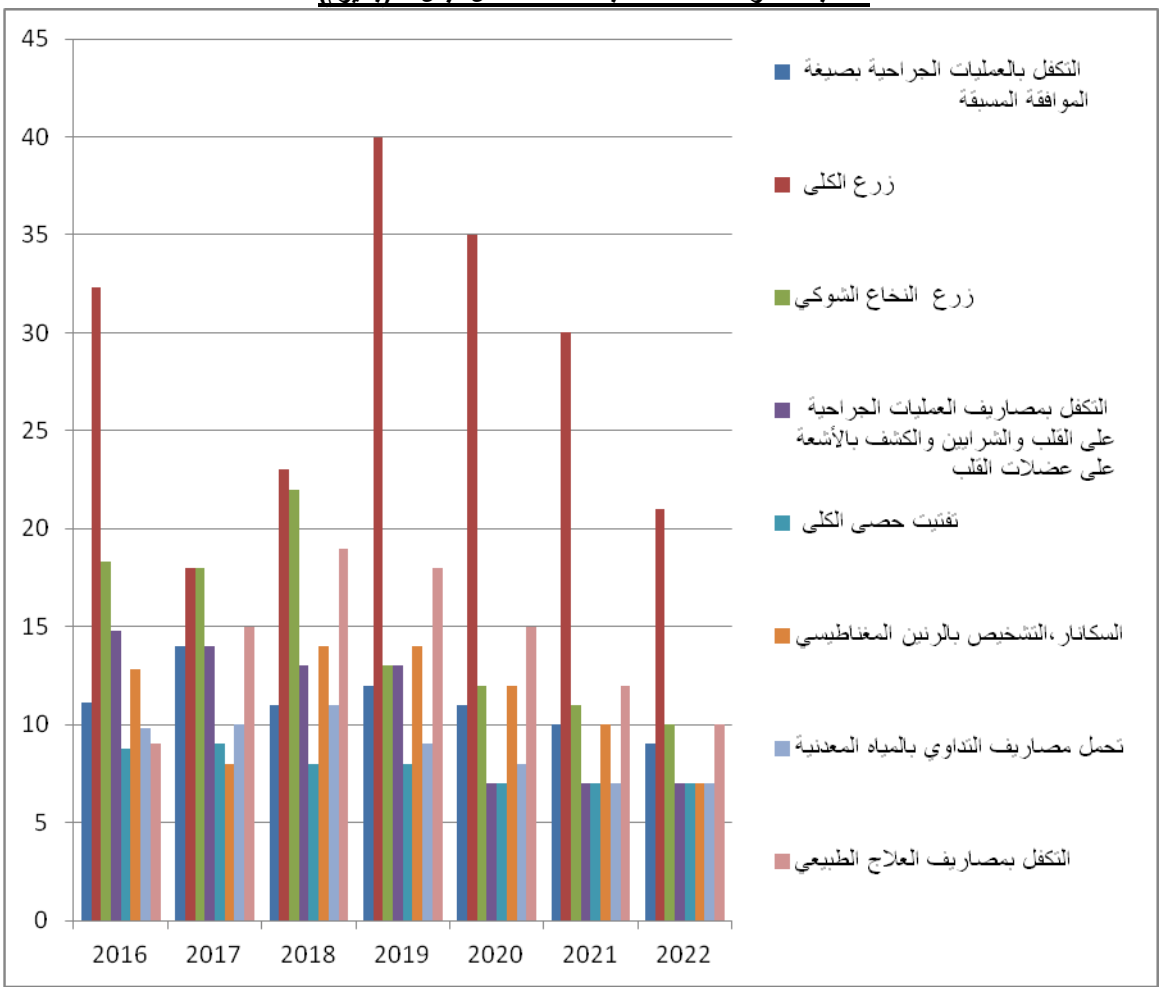

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤش4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال	أنظر جدول	أنظر جدول	أنظر جدول	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - إعطاء الدفع اللازم لمشروع الحسابات الفردية للمنخرطين وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية بخصوص هذا المشروع على المستويين المركزي والجهوي والمحلي من أجل التعريف بأهداف هذا المشروع الوطني وتأثيراته الإيجابية على المؤسسة المشغلة والمنخرط على حد السواء. - القيام بصيانة التطبيقتين الإعلاميتين الخاصتين بالتصرف في ميداني "المنخرط" و"المشغل" على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية - مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي وتوسيع شبكة الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية وتعميم استعمال منظومة التراسل الإلكتروني على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المقتناة حديثا بالتعاون مع البنك الدولي - مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل - توسيع مجال الخدمات عن بعد سواء المتعلقة بإصدار الوثائق أو إيداع الوثائق الدورية - تطوير طرق التواصل مع منظوري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال توسيع مجال استخدام الإرساليات القصيرة :إدراج خدمات جديدة موجهة إلى المنتفعين بجراية على غرار الإعلام بمبلغ وموعد صرف أول جراية وتذكير أصحاب الجرايات بمواعيد إيداع الوثائق	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	720.000 -انشطة تمول على ميزانية الفاعل العمومي

				الدورية، الإعلام بتاريخ صرف المبلغ المتبقي من منحة رأس المال عند الوفاة،... ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج النهوض الإجتماعي

بطـاقة مـؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2019.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الاجتماعي.

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي مركزي

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

4. تعريف المـــؤشر: يهدف هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية و التأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهـــوض بالإدماج الإقتصادي و الاجتماعـــي للأطفال و الشبّان المسجلين بها.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (كمي و نوعي).

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية.

7. التفريعات : حسب الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1.. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة مائوية.

2.. وحدة المؤشر: النسبة.

3..المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد المشاريع المنجزة في إطار برنامج بعث موارد لفائدة الأشخاص الإعاقة القادرين على العمل.

4.. طريقة تجميع المعطيات لإحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الإجتماعي.

5.. مصادر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.

6 . تاريخ توفر المؤشر: الثلاثية الأولى للسنة الموالية.

7 . القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 15 %.

8 . المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة رجاء بن إبراهيم.

1. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				ق.م	التقديرات		
			2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	%	-	-	-	-	% 15	% 16	% 17

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر الهدف الأساسي من اعتماد المؤشر هو استهداف أكبر نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة (المرسمين بمراطز التربية المختصة) من خلال برنامج بعث موارد الرزق و ذلك عبر بعث المشاريع وخاصة مشاريع الحرف ، و تسعى الوزارة غلى تطوير تدخلها في هذا المجال من خلال ابرام اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام والخاص و تشريك المجتمع المدني .غير أن تطور قيمة المؤشر يظل رهينا بالاعتمادات المرصودة .

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجّلين بمراكز التربية المختصة)	%17	%17	%15	- تطوير مجموعة من الأدوات العلمية والبيداغوجية لتقييم المخاطر والإحتياجات والإمكانيات المتاحة لمزيد إضفاء النجاعة على عمليتي التعهد وإعادة الإدماج - تنمية قدرات العاملين بمؤسسات النهوض الإجتماعي في إطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة - الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة	ن 1 : القيادة والتخطيط و الاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	57.778.799
					ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	703.100.000
					ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	67.600.000
					ن 4: التكفل و الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4.920.000
					ن 5: التكفل و إعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين	3.853.000

					ن 7 : البحوث الاجتماعية و متابعة الفئات الهشة	5.777.541
					ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	62.522.032

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المرصودة مقارنة بالطلبات
- البطء في صرف الاعتمادات في بعض الجهات

بطـاقة مــؤشر قــيس أداء

رمز المؤشر: رمز المؤشر: 1.2.3

تسمية المؤشر: النسبة العامة للأمية

تاريخ تحين المؤشر:

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسين الناجحين في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur):**
   تحرير أكثر 7 ألاف دارس ودارسة خلال العام الدراسيب 2019 / 2020
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة البرامج بإدارة محوالأمية.

II . قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:**

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				ق.م	التقديرات		
			2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر:** النسبة العامة للأمية	%	18.3	**17.36**	**17.21**	16.1	15.9	15.7	15.2

2 . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم خلال العام الدراسي 2018-2019 محو أمية 7138 شخص أي بنسبة إنجاز مساوية لـ 69,4 % مقارنة بالتقديرات (تراجع نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2017 التي كانت مساوية لـ 91,6 %), ويعود عدم تحقيق التقديرات المقدرة بتحرير 8700 شخص من الأمية إلى العوامل التالية :

- عامل تراجع عدد الدارسين بنظام التعليم المكثف (سنة واحدة للتحرر من الأمية) إذ تراجع عدد الدارسين المتابعين لهذه الصيغة من التعليم من 2546 دارسا خلال العام الدراسي 2016 – 2017 إلى 1124 دارسا خلال العام الدراسي 2017 – 2018 (تراجع بنسبة 55,8 %).
- عامل عدم المشاركة في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية المساوي لـ 15,1 % من مجموع الدارسين المسجلين بحلقة التكميل (السنة الثانية من نظام محو الأمية).
- عامل الرسوب في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية المساوي لـ 9,3 %.

3 . رسم بياني لتطور المؤشر:

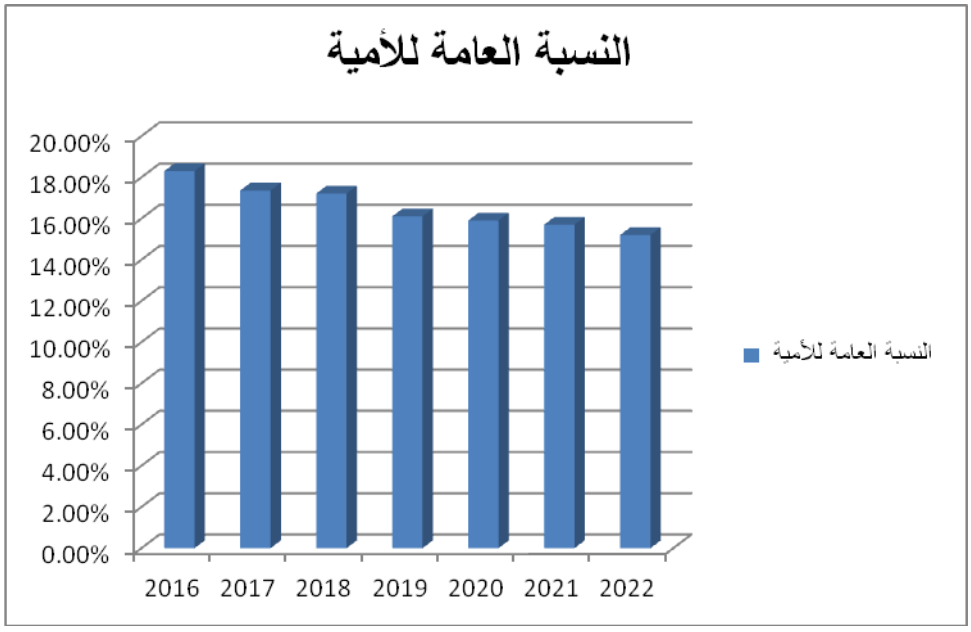

4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر 1: النسبة العامة للأمية	%15.2	%15.2	%15.9	* مزيد تطوير تدخلات تعليم الكبار في إطار: - الاتفاقيتين الإطاريتين مع الوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي. - الإتفافية الإطارية مع وزارة شؤون المرأة والأسرة وكبار السن. - اتفاقية شراكة مع منظمة "dvvi " الألمانية المختصة في مجال تعليم الكبار * الانطلاق في إعداد خطة اتصالية متكاملة تضع في الاعتبار تعدد المشهد الإعلامي وإيلاء إعلام القرب القيمة الجدير بها في تحسيس الرأي العام بأهمية المشاركة والانخراط في البرامج والأنشطة التعليمية والمهارية والتثقيفية بما يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي * تنظيم ورشات عمل مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي لتفعيل مجالات التعاون المضمنة بالاتفاقيات الإطارية المبرمة في الغرض. * تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع منظمة روتاري نادي البحيرة تونس, لفائدة متفقدي التربية الاجتماعية ومعلمي التربية الاجتماعية في إدماج الوسائط الرقمية في	ن 6 : تعليم الكبار	694.000

				تعليم الكبار. * تنظيم ورشات عمل لفائدة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي التربية الاجتماعية لتجويد آليات التصرف الفني والإداري والمالي في الوحدات الجهوية ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار		

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

أ – إشكالية مقاربة الأمية في تونس :

تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال إدارة محو الأمية وتعليم الكبار) وهي مقاربة لا تستجيب إلى تحديات ظاهرة الأمية .

فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من الدولة ومن كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة.

ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى :

- فالعدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي (18,8 % نسبة عامة للأمية) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية (121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.
- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزءا منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

ب – إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية (الصحة العائلية – - حقوق الإنسان - حقوق المرأة – حقوق الطفل – المواطنة – التربية البيئية – الاقتصاد العائلي – الحقوق الانتخابية) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية بعدد قليل من المراكز.

ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين (حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهددين بالارتداد إلى الأمية (الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة (حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأميين المشتغلين).

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: رمز المؤشر: 2.2.3

تسمية المؤشر: النسبة الأمية عند النساء

تاريخ تحين المؤشر:

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من نسبة الأمية عند النساء
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الدارسات المتحررات من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسات الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur):**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة البرامج بإدارة محوالأمية.

II . قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:**

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر :** نسبة الأمية عند النساء	%	24.8	**24.5**	**24.1**	23.8	23.4	23.0	22.7

2 . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تعتمد مصالح تعليم الكبار مقاربة تستهدف النساء الأميات خاصة بالمناطق الريفية خاصة في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الاولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

جيث سيتم العمل على التخفيض من نسبة الأمية عند النساء من 23.8% سنة 2019 لتبلغ 23.8% سنة 2022.

3 . رسم بياني لتطور المؤشر:

4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- سيتم العمل خلال سنة 2020 على برمجة بعض التدخلات التي تستهدف بصفة مباشرة النساء الأميات خاصة بالمناطق الريفية بالنسبة في إطار التنيق مع الاطراف الاخرى المتدخلة وأطراف الشراكة.

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-1-1

تسمية المؤشر : نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج

تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** العلاقة مع التونسيين بالخارج
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
4. **تعريف المؤشر: .وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة
7. **التفريعات:** - ديوان التونسيين بالخارج– المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر : المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر: النسبة المائوية.**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية.**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** FIPA - Banque centrale- UTICA- -API-APIA ONTA
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الرفع من مستوى مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الوطنية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج	%	4.2	**3.3**	**5.1**	8.1	9	10	12

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نسبة المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج تشهد تطورا منذ سنة 2017 ومن المنتظر أن تتدعم هذه المشاريع مستقبلا لتصل التقديرات بالنسبة إلى سنة 2022 إلى حدود 12% .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

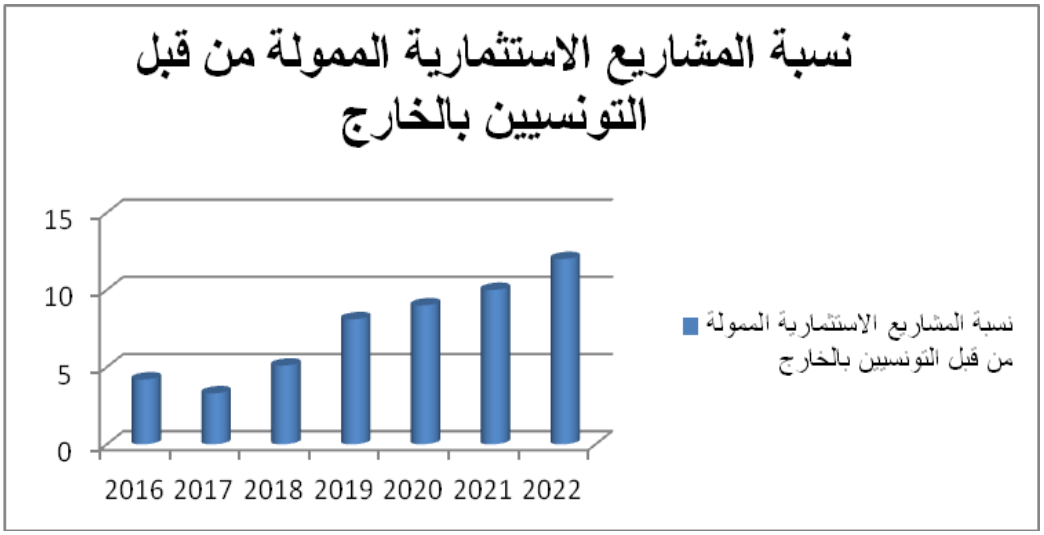

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5.

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة : أ.د)
المؤشر: نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج	%12	%12	%9	تنظيم ملتقيات وندوات تحسيسية بالخارج حول التشجيع على الإستثمار بتونس	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	2.081.100
					ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	100.000

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تتعلق أساسا بضعف الميزانية المخصصة للندوات والملتقيات التحسيسية في مجال الإستثمار الموجهة للتونسيين بالخارج.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-1

تسمية المؤشر : نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** العلاقة مع التونسيين بالخارج
5. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
6. **تعريف المؤشر:** يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
7. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
8. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة
9. **التفريعات:**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة(ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
2. **وحدة المؤشر :** النسبة المائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** المعطى الأساسي هو نسبة حظور ومشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في أنشطة هذه المراكز.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** من خلال التقارير الشهرية والسنوية الموجهة من طرف الملحقين الإجتماعيين والمشرفين على المراكز الإجتماعية والثقافية وكذلك الجذاذات التي سيتم اعتمادها مستقبلا.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** ديوان التونسيين بالخارج .
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنوياوشهريا.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** - نجاعة هذه المراكز من حيث الأنشطة المقامة الهادفة بالخصوص لربط الصلة بالوطن- توثيق العلاقات بين التونسيين بالخارج - تكثيف الإتصال بجمعيات التونسيين بالخارج - تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية للأجيال الناشئة وترسيخ الهوية التونسية العربية الإسلامية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج	%	%60	% 50	%50	%60	% 65	%70	%75

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار عدم تعيين ملحقين اجتماعيين بالعديد من المراكز الإجتماعية والثقافية خلال سنتي 2017 و2018 فإن نسبة الرضى على أنشطة هذه المراكز شهد تقلصا خلال هذه الفترة ومن المنتظر أن تكون هذه النسبة في اتجاه تصاعدي خلال السنوات القادمة بشرط القيام بالتعيينات المستوجبة في المراكز التي تشهد شغورا.

2.رسم بياني لتطور المؤشر:

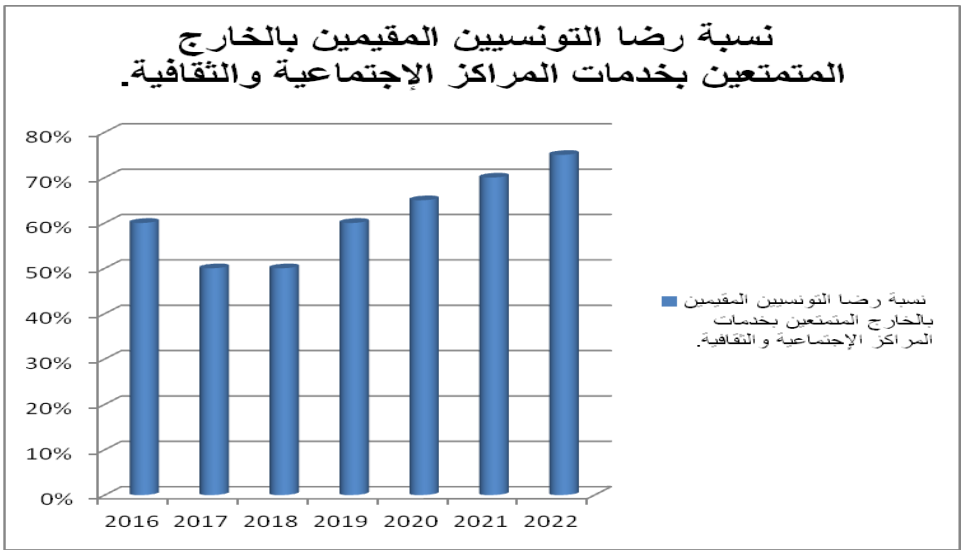

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

سيتم القيام باستشارة لدى رواد المراكز الإجتماعية والثقافية لاقتراح النوادي التي يمكن إضافتها بما يلبي رغبتهم ويشجعهم على الإقبال على مختلف الأنشطة.

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة : أ.د)
المؤشر: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%75	%75	%65	تنظيم ملتقيات وندوات تحسيسية بالخارج حول فرص الإستثمار وآليات التشجيع على الإستثمار بتونس	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	25.290.000 ملاحظة: الصعوبات الحالية المسجلة في المالية العمومية تحول دون الحصول على الاعتمادات الضرورية المطلوبة عند مناقشة ميزانية البرنامج.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

أهم النقائص تتعلق بضعف الميزانية المخصصة لأنشطة هذه المراكز و عدم تعويض المشرفين على بعضها المنتهية مهامهم منذ سنة 2017 إضافة إلى غلق المركز الإجتماعي والثقافي ببون.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-1

تسمية المؤشر : نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي/ المنجز)

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة (مركزي)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في كتلة الاجور**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي / كتلة الأجور المنجزة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي - كتلة الأجور المنجزة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم/ المنجز)	نسبة	%93.44	%96.04	%97.22	(2)% 97.4	%97.6	%97.8	%98
كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي	أ.د	138.676.000	152.732.000	160.171.000	181.764.000	205.630.000	215.643.000	230.789.000
كتلة الاجور المنجزة	أ.د	148.406.396	159.028.707	164.741.013	144.741.157 (1)	210.686.000	220.493.865	235.498.979

(1) تقديرات إلى حدود شهر سبتمبر 2019
(2) نسبة انجاز متوقعة لحدود شهر ديسمبر 2019

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على مزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

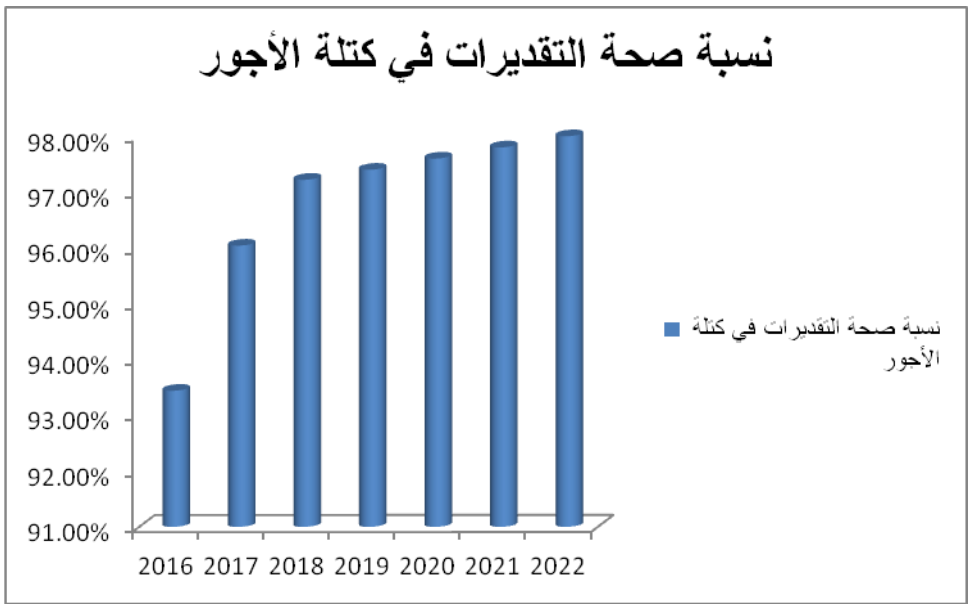

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020(الوحدة: أ.د)
المؤشر: الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة	%98	%98	%97.22	- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة - تدقيق التقديرات بناء على معطيات محينة حول الأعوان - تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب - إعداد بطاقات الوصف الوظيفي - إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة	ن 1 : القيادة ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	225.179 17.040.578

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة
- وجود صعوبات على مستوى تقبل تغيير أساليب العمل و التوجه نحو التصرف اللامادي
- وجود صعوبات على مستوى التحيين الدوري للبيانات المدرجة ضمن المنظومة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-2

تسمية المؤشر : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة (مركزي)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : فاعلية برنامج القيادة**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	3.5	2.9	3.45	3.41	3.3	2.3	3

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية. و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "وسائل المصالح" و مزيد تحسين تنفيذ نفقات التـاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

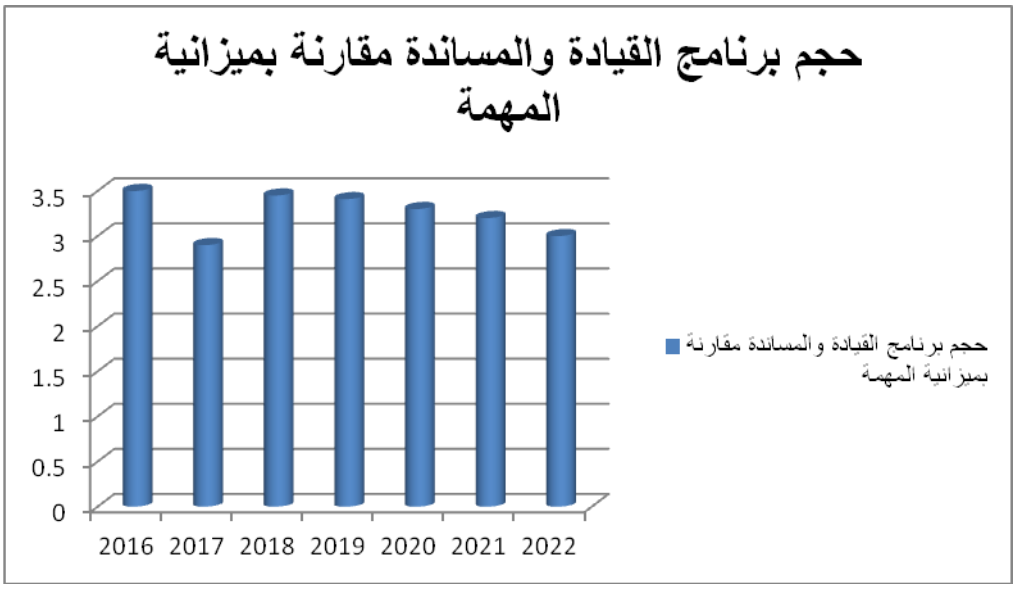

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: أ.د)
المؤشر: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%3	%3	%3.3	- إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية	ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	15.028.745
					ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	23.577.257
					ن 4 : التعليم العالي	7.287.729

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات الفاعل العمومي المتدخل في برنامج النهوض الاجتماعي

بطاقة عدد 1:المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسمة"

1- البرنامج: برنامج النهوض الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعما لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل و إعادة التـأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا و دوليا.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة ادارية.

3- مرجع الإحداث:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد): .....

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : المساهمة بثلث الميزانية.

3- أهم الأولويات و الأهداف :

- ✓ القيام بالبحوث والدراسات.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال الإعاقة.
- ✓ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ✓ إرساء علاقات تعاون و شراكة مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية العاملة في المجال.

4- مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة :

- الترفيع في عدد المتكونين من الأشخاص ذوي الإعاقة و إدماج 10% منهم.
- تنظيم 20 دورة تكوينية لفائدة المتدخلين في المجال.
- تنظيم عدد01 ندوة دولية.
- إرساء وحدة بحث.

- الشروع في إرساء المكتبة الرقمية.

5- الإجراءات المصاحبة :/

III- الميزانية :

تقديم عامل تقديرات ميزانية المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسمة" للسنة المالية 2020:

بحساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	منحة الدولة بعنوان العنوان الثاني	المجموع
1.000.000	400.000			1.400.000

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

2- البرنامج: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

I- التعريـــــف

5- النشاط الرئيسي :

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات في مجال اليد العاملة المبرمة مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

6- ترتيب المنشأة : صنف أ

7- مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

8- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

9- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد): بصدد الانجاز.

II- إطار القدرة على الأداء :

6- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،

- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

7- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

8- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تطوير البحوث والدراسات
- ✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
- ✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- ✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

9- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج داخل الوطن

- نسبة رضا التونسيين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج

10- الإجراءات المصاحبة : /

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية ديوان التونسيين بالخارج للسنة المالية 2020:

بحساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	منحة الدولة بعنوان العنوان الثاني	المجموع
21.000.000	2.500.000	690.000		24.190.000

بطاقات الفاعلين العمومين المتدخلين في برنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

1- **البرنامج:** برنامج الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :
تتبني الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>

- ✓ دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ
- ✓ تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات plus-values de cessions de biens immobiliers ،الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة....
- ✓ تحسين الاستخلاص
- ✓ تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- ✓ إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.
- ✓ اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.

- <u>بخصوص تحسين التغطية الاجتماعية:</u>

- ✓ تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية
- ✓ تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- ✓ دعم و تطوير الإدارة الاتصالية
- ✓ اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي.
- ✓ اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة

بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها.

- ✓ اقتراح ربط إسناد شهادات الفحص الفني من طرف وكالة الفحص الفني للعربات بضرورة إدلاء أصحاب رخص النقل البري على غرار سيارات التاكسي والأجرة والنقل الجماعي وشركات النقل البري بما يفيد تسوية الوضعية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- **<u>بخصوص تحسين الاستخلاص:</u>**

- ✓ تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة
- ✓ اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي
- ✓ مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف
- ✓ مقاومة التهرب الاجتماعي
- ✓ إدماج للمرأة الريفيّة في منظومة التغطية الاجتماعية والصحيّة
- ✓ دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل

- **<u>بخصوص تحسين الخدمات:</u>**

- ✓ تطوير النظام المعلوماتي للصندوق.
- ✓ تدعيم اللامركزية بهدف تقليص آجال صرف المنافع مع إحداث هياكل جهوية جديدة لتقريب الخدمات.
- ✓ تحسين التصرف في الحسابات الفردية واعتماد المعرف الاجتماعي كمرجع موحد وشامل للتعريف بالمضمونين الاجتماعيين.
- ✓ مراجعة الجوانب التقنية لمنظومة التصريح بالأجور ودفع الاشتراكات عن بعد بما يضمن تسهيل هذه العملية وإقبال المؤجرين على استخدامها بصفة مكثفة.
- ✓ توسيع مجال الخدمات عن بعد لتشمل الإرساليات القصيرة والانخراط وإصدار الوثائق عن بعد.
- ✓ الضغط على المصاريف بتقليص الإرساليات عبر البريد والاستغناء عن استخدام الورق.
- ✓ توزيع ناجع للموارد البشرية مع ضبط بطاقات العمل وتدعيم التكوين لتحسين المردودية.
- ✓ وضع رقم أخضر على ذمة منظوري الصندوق.
- ✓ تعميم تمشي التصرف حسب المناهج الموجهة للحريف.
- ✓ اعتماد التصرف في الميزانية حسب الأهداف لترشيد النفقات.

- **<u>المؤشرات :</u>**

التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	* 2018	(1)2019	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 118,7	% 118	% 117	% 116	% 115	% 114	% 113
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 143,8	% 144	% 144	% 143	% 142	% 141	% 140

نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية	%							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 91,3	% 92,6	% 91,5	% 91	% 92	% 93	% 93
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 47,0	% 48,4	% 48	% 50	% 52	% 55
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	%17	%24	%28,3	%20	%23	%24	%25

تحسين التغطية الاجتماعية

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018	2019 (1)	2020	2021	2022
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 79,05	% 79,16	% 80,73	% 81,6	% 82,48	% 83,37	% 84,27
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,76	% 11,10	% 11,13	% 11,31	% 11,50	% 11,69	% 11,88
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,3	% 98,38	% 98,76	% 98,81	% 98,85	% 98,90	% 98,95
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 82,04	% 82,33	% 83,82	% 84,78	% 85,75	% 86,73	% 87,72

- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 81,06	% 81,66	% 83,44	% 83,85	% 84,27	% 84,69	% 85,11
المجموع	%	**% 79,41**	**% 79,61**	**% 80,84**	**% 81,75**	**% 82,66**	**% 83,57**	**% 84,5**

تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

مؤشرات قيس الأداء	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
	2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	41	46	43	40	38	35

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1- البرنامج: الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقــاعد
  - ✓ رأس المــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

– القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

– القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:

- المساهمة في استكمال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل،
- استكمال إرساء مشروع الحسابات الفردية،
- تطوير النظام المعلوماتي للصندوق،
- دعم مسار اللامركزية من خلال تدعيم المهام الموكولة الى مختلف هياكل الصندوق الجهوية والمحلية.

- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق الوطني للتضامن والحيطة الاجتماعية:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018*	2019(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 99,3(**)	% 107,2(**)	% 124,8	% 120,9	% 110,9	% 112,4	% 115,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 101,3(**)	% 122,8(**)	% 125,8	% 121,3	% 111	% 112,5	% 116

آجال الانتفاع بالخدمات (1)

مؤشرات قيس الأداء	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
	2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (1)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-1)	% 85,6	% 85	% 87,8	% 90	% 92	% 93,5	% 95
تصفية ملفات جرايات التقاعد (1-2)	% 98,2	% 97,3	% 98,3	% 99	% 99,1	% 99,3	% 99,5
تصفية ملفات جرايات الترمل (1-3)	% 97,4	% 95,8	% 96,5	% 97,5	% 97,8	% 98,1	% 98,5
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (1-4)	% 85,1	% 81,1	% 81,6	% 82	% 83	% 84	% 85

(1) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(1-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(1-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(1-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

1- البرنامج: الضمان الإجتماعي

I- التعريـــــف

1-النشاط الرئيسي :

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للنامين على المرض.

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،
- ✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية

.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:
  - ✓ تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية
  - ✓ مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي
  - ✓ ارساء نظام للتبادل الآلي للمعطيات مع مسديي الخدمات الصحية
- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق للتأمين على المرض :

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
		2016	2017	2018*	2019(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%87,1	%86,3	%82	%76,4	%77,07	%77,8	%78,5
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%94,2	%94,1	%89,7	%83,2	%84	%85,1	%86,3

آجال الانتفاع بالخدمات

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2016	2017	2018	2019(1)	2020	2021	2022
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	21,82	21	29,3	34,3	29	25	21
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	بين 38,5 و 54,3	121	134,6	100,4	100	95	90
• خلاص الصيادلة	بين 30 و 41	111	122	81	80	75	70
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	38,65	75,3	114,2	117	116	114	111
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	11,1	14	11	12	11	10	9
• زرع الكلى	32,3	18	23	40	35	30	21

• زرع النخاع الشوكي	18,3	18	22	13	12	11	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14,8	14	13	13	7	7	7
• تفتيت حصى الكلى	8,8	9	8	8	7	7	7
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	12,8	8	14	14	12	10	7
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 49	من 5 الى 53	من 5 الى 50	من 5 الى 47	من 5 الى 45
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	9,8	10	11	9	8	7	7
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	9,0	15	19	18	15	12	10

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

5- الإجراءات المصاحبة :

– تدعيم المراقبة الطبية والإدارية

– مراجعة بعض النصوص التنظيمية

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020: